عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 123 / 1 أيلول 2018

من آخر الصور بعدسة أحمد عزيزة قبل استشهاده
خاص عين المدينة

Ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

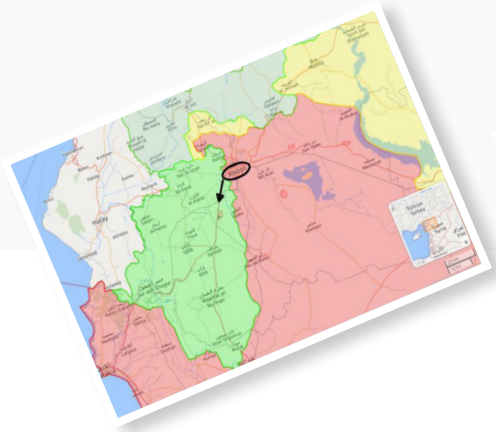

الافتتاحية

معركة إدلب.. نذر كارثة مروعة بلا طائل جيو إستراتيجي

تتجه الأحداث في إدلب متسارعة نحو خيارات حديّة، قد تكون بداية لتشكّل مرحلة جديدة من عمر الصراع في سوريا.

فبينما تنهار تباعاً كل المسارات السياسية المدعومة غربياً وأممياً، يتمسك نظام بشار الأسد، وحلفاؤه الروس والإيرانيون، بحسم عسكري؛ يبدو لهم كخيار سهل وآمن، تحت سطوة مزدوجة لتفوق الآلة العسكرية الروسية المنفلتة، و لهزال متفاقم في الموقف الدولي، بات يشكّل في جوهره بيئة من الفشل السياسي -في وجهه المعلن على الأقل- تتيح لعقيدة القتل والإبادة والتهجير، التي ينتهجها الأسد منذ انطلاق الثورة السورية، أن تولّد المزيد من الأهوال والفظائع الوحشية.

بآليات إبادة طائفية في الطور الإيراني، وبقوة مفرطة الهمجية ضد المدنيين، ومحصنة من أي مساءلة دولية في الطور الروسي لتسويق صورة دعائية عن "القوة الروسية العظمى"، وعلى أنقاض المستشفيات والأحياء السكنية، التي سواها القصف البساطي بالأرض، ودفع مئات الالآف إلى الفرار نحو إدلب نفسها، حيث يستعرض تحالف دعم الأسد عضلاته العسكرية منذراً بتكرار سيناريو (دمّر وهجّر واحتل)، الذي طبقه في حلب والغوطة ودرعا؛ وهو ذاته السيناريو الذي سيجعل إدلب موقعاً لحدث فارق في رسم خارطة الأحداث خلال المرحلة المقبلة، واختباراً لقدرة العالم على ابتلاع ذات الأكاذيب، مرة تلو مرة.

لن تقدّم نتيجة معركة إدلب، أيّاً كانت، تلك العوائد التي يتوهمها محور الأسد، لأنّها من جهة ستعيد تشخيص الحالة المؤسسة للحرب التي يشنها على السوريين انتقاماً من ثورتهم، ولأنّها من جهة أخرى، ستعلي صورة التناقض الجوهري بين السوريين الأحرار، وتنظيمات مثل (جبهة النصرة)؛ كنتيجة بدأت تظهر مبكراً، رغم كل محاولات النظام وآلة البروباغندا الروسية- الإيرانية لإلصاقها بالثورة، وتصويرها كحالة عوار قيمي وإنساني، تستوجب قمعها بالقتل.

وصحيح أنّ تحذيرات العالم من كارثة إنسانية في إدلب لن تجد أثراً في منع حدوث هذه الكارثة المروعة، لكّن التلويح الروسي المسبق برفض اتهام الأسد بأي هجوم كيماوي -تحت ذات الذرائع السابقة التي تشبثت بها موسكو وثبت كذبها بشهادة أممية- توحي أنّ روسيا لا تملك حقاً ما تدعي من سطوة لحل عسكري دائم، أو هيمنة لفرض سلام مستقر.

3 برئاسة النَّقشبندي.. (30) من مسؤولي النِّظام بدير الزور زاروا طهران

5-4 دير حافر.. من داعش إلى الحرس الثوري

6 النازحون المنسيون في مخيم الركبان على حافة الجوع والمجهول

12 محاولات عبور أخرى فاشلة لسوريين بائسين على الحدود التركية

14 في عيد دمشق.. أضحيات على الأموات وشبه الأموات

15 حزب الله اللبناني في اللجاة..احتلال قرى وتهجير أهلها

17-16 درعا بعد سيطرة النظام

19 (م. أ) الثري المحتال الذي شغل مؤيدي النظام

مجموعة من أعضاء الوفد خلال الزيارة

برئاسة النَّقشبندي..

(٣٠) من مسؤولي النِّظام بدير الزور زاروا طهران

هادي الفيصل

أول شهر آب الفائت أجرى وفد، ضم مسؤولين محليين وشخصيات بعثية من دير الزور، برئاسة مدير الأوقاف مختار النقشبندي، زيارة إلى إيران. تمكنت "عين المدينة"، اعتماداً على مصادر مقربة من بعض أعضاء الوفد، من الاطلاع على بعض مجريات الزيارة.

في إطار حملة علاقات عامة يطلقها المركز الثقافي الإيراني في محافظة دير الزور، ويستهدف، عبر أنشطته المتنوعة، شرائح مختلفة من مجتمع المحافظة، جاءت الزيارة بدعوة وتنظيم من المركز وبالتعاون مع جمعية ثقافية إيرانية تدعى "جمعية روح" تولت تنسيق لقاءات وزيارات وتنقلات الوفد في إيران ووفرت له عناية كاملة من مندوبين يتقنون اللغة العربية رافقوه خلال أيام الزيارة.

أول اللقاءات الرسمية في طهران كان بقائدٍ عمل في وقت سابق ضمن كوادر الحرس الثوري في سورية (لم يتمكن المصدر من تحديد اسمه)، ألقى كلمة ترحيبية بالوفد شاكراً تلبية الدعوة، قبل أن يتحدث عن الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها محافظة دير الزور بالنسبة لإيران التي ستبذل الكثير في سبيل إعمار ما دمرته الحرب، مشدداً على أهمية التحالف المتين بين بلاده و"الحكومة السورية"، حسب القائد في الحرس الثوري.

زار الوفد مبنى مجلس الشورى الإيراني والتقى بالمساعد الخاص للشؤون الخارجية لرئيس المجلس حسين أمير عبد اللهيان الذي أبدى اهتمامه بضيوفه القادمين من دير الزور التي عانت الكثير -حسب قوله- من الفوضى والتطرف والإرهاب، مكرراً إيلاء بلاده رعاية خاصة للمحافظة.

كان اللقاء الأطول بحسين الكعبي، وهو رجل دين ومستشار بمجلس الشورى، ألقى كلمة مطولة استعرض فيها تاريخ العلاقات بين سورية وإيران منذ ثورة الخميني عام 1979، ثم وقوف حافظ الأسد إلى جانبها خلال سنوات الحرب مع العراق. وتأثير ذلك -حسب زعمه- في المساندة والدعم الكامل الذي أولته إيران لـ"سورية منذ بداية الأزمة"، وانطلاقاً من التحالف المتين الذي يربط البلدين ضمن محور المقاومة وضد الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الوهابيين في المنطقة. ونصح الكعبي أعضاء الوفد بالنظر عميقاً في هذه التجربة والتعلم منها وبالانخراط والثقة الكاملة بـ"قوة وتماسك محور المقاومة". وتمنى أن يحظى الأعضاء بزيارة ممتعة وينقلوا لأهل دير الزور عن "المستوى الحضاري الرفيع الذي بلغته إيران".

وتضمن برنامج الرحلة، الذي نظمته ومولته بصورة كاملة "جمعية روح"، زيارة قبر الخميني جنوب طهران، وزيارة إلى متحف خاص بالحرب مع العراق، وزيارة إلى متحف كان سجناً اعتقل فيه بعض رجال الخميني في عهد الشاه، ثم التجول بين معالم سياحية وثقافية أخرى في طهران، برفقة دائمة من اثنين من مندوبي الجمعية أحدهما مترجم والآخر دليل سياحي.

وفي مدينة قم، العاصمة الدينية في إيران، بدأ أعضاء الوفد زيارتهم بمنزل الخميني ثم طافوا في أرجاء الحوزة وزاروا بعض المقامات والمراقد الدينية داخل المدينة وحولها. وتخللت رحلتهم إلى قم لقاءات مع بعض رجال الدين تكرر فيها مضمون اللقاءات السابقة.

قائمة بأسماء (19) من أعضاء الوفد:

	الاسم	الصفة الوظيفية
1	مختار النقشبندي	رجل دين ومدير أوقاف
2	أحمد عبادي	سكرتير مديرية الأوقاف
3	زياد الحسن	خطيب مسجد وموظف في الأوقاف
4	بسام الجاسم	نقيب المعلمين
5	عبد الرحمن شويش	مدير التوجيه في مديرية التربية
6	محمد حافظ كمور	مدير مدرسة
7	فؤاد خرابة	مدير التموين
8	أحمد علي الدرزي	مدير الثقافة
9	حميد العلي	موظف في دائرة البريد
10	أمين العلي	محاسب في جامعة الفرات
11	إياد الدخيل	مدير التنمية في المحافظة
12	أحمد الصالح	معاون رئيس البلدية وقائد فوج الإطفاء
13	حاتم سليمان	عضو قيادة فرع بحزب البعث (سابق)
14	علي الفارس	عضو قيادة فرع بحزب البعث (سابق)
15	محمد عبد الفتاح فتيّح	محامي وعضو "مجلس الشعب"
16	فواز الوكاع	مساعد أول متقاعد من محكمة أمن الدولة
17	جمال علوش	مقاول ورئيس جمعية البر الخيرية
18	راشد السعيد	مسؤول الإعداد في فرع شبيبة البعث
19	عدي الشلاح	خطاط

دير حافر.. من داعش إلى الحرس الثوري

مؤتمر للقبائل في دير حافر- متداول

عبدالله حسن

تعتبر مدينة دير حافر (52 كم شرق حلب) ثالث أكبر مدن ريف حلب الشرقي بعد مدينتي (منبج والباب)، ومن أهمها على الطريق الذاهب إلى الرقة، ويبلغ سكانها حوالي 100 ألف نسمة تعمل غالبيتهم في مجالات الزراعة والتجارة، وتحوي موقعين استراتيجيين للغاية، مطار (كويرس) بكلّيته الجوية، ومحطة حرارية عملاقة لتوليد الكهرباء، لهذا فقد كانت محط أنظار الفئات المتقاتلة في سوريا جميعها.

لم تشهد المدينة نشاطاً سلمياً مناهضاً يذكر للنظام، إذ عُرفت منذ منتصف العام 2012 خارجة عن سيطرته في 20 تموز، وذلك بعد أن سيطرت عليها قوات المعارضة السورية عقب اشتباكات بالأسلحة الخفيفة بين مسلّحيها التابعين لكتيبة (أبو دجانة) بقيادة "أبو حمزة"، وبضعة عناصر من الشرطة، ما عرّضها للقصف المدفعي والجوي المتواصل من مطار (كويرس) القريب، الأمر الذي دفع بغالبية سكانها للنزوح إلى مناطق عدة مجاورة، أبرزها (السفيرة والجبول) الخاضعتين لسيطرة النظام آنذاك، قبل أن تستعيد المدينة عافيتها مع مطلع العام 2013.

انضمت كتائبها العسكرية المعارضة لحركة (فجر)، وشاركت إلى جانب قوات (جابر الشيخ- مسكنة) وكتائب أخرى من مدينة (الطبقة)، في السيطرة على بلدة (دبسي عفنان) في ريف الرقة، ثم أسسوا بعد ذلك ما بات يعرف بـ (لواء رايات النصر) قبل أن ينضموا جميعاً لحركة أحرار الشام الإسلامية، التي استهدفت المواقع التابعة للنظام في (مطار الجراح، مطار كويرس، منطقة أثريا، وبلدة خناصر).

ومع تنامي قوة تنظيم الدولة الإسلامية واتساع رقعة سيطرته، قام بقطع الطريق بين مسكنة ودير حافر لعرقلة وصول الإمدادات العسكرية التابعة لحركة أحرار الشام منها، ثم اختطف القيادي "أبو حمزة"، وبعدها بأيام قليلة أعلن سيطرته على المدينة كلياً بعد انسحاب حركة أحرار الشام منها.

استغل تنظيم الدولة، منذ وقت سيطرته كانون الثاني 2014، ولاء المدينة للعشيرة، التي تتميز بثقلها الديمغرافي (الحديديون وغيرهم)، ونفوذ شيوخها المالي، الذين تربط بعضهم علاقات وثيقة بالنظام السوري والحزب الحاكم. لكنها صارت لدى التنظيم أبرز الخطوط الدفاعية عن مناطق سيطرته في بادية حلب، حيث تفصلها كيلومترات قليلة عن بلدة (السفيرة) و(معامل الدفاع) الاستراتيجية؛ كما أن خسارته إياها تعني بالضرورة تقدّم قوات النظام على حسابه حتى الطبقة دون أي مقاومة يمكن ذكرها، وهو ما يقدر بمسافة 90 كم على الأقل.

أطلق التنظيم على المدينة اسم (دار الفتح)، في الوقت نفسه الذي أعاد فيه تسمية بلدة مسكنة إلى (مسلمة)، وقرية (المهدوم) إلى (المعمورة)، وأغلق الطرق المؤدية إليها من جهة الغرب، ما حتّم على أهلها النزوح إلى مناطق سيطرته شرقاً وجنوباً، وأقام فيها العديد من مقرات القيادة، والتصنيع الحربي، والمستشفيات الميدانية الخاصة بعناصره، إضافة إلى التحصينات الهندسية المعقدة داخل وخارج المدينة، حسب تقرير للإندبندنت نُشر في 2 نيسان 2017، وذلك خلافاً لما كان يفعله في المدن الأصغر حجماً، أو تلك البعيدة عن خطوط التماس.

كان تنظيم الدولة في دير حافر يعمد إلى مصادرة حصص المساعدات الإنسانية، بما فيها الطبية التي تقدمها الأمم المتحدة عن طريق الهلال الأحمر السوري الذي كان لايزال يعمل في المنطقة آنذاك؛ في آب 2015 -حسب تقرير للأمم المتحدة- صادر التنظيم 1700 حصة إغاثية، ووضع عليها شعاره الشهير ليقوم بتوزيعها فيما بعد؛ وكان أسلوبه الدعائي والترويجي في دير حافر لا يشبه ماهو معهود عنه في مدن أخرى عدا الرقة، ساحات لإقامة "الحدود"، دور للانتساب، دور لـ "الدعوة"، ميادين لتدريب المقاتلين، كما نظّم فيها اجتماعات متواصلة لقيادات العشائر؛ يمكن القول إن التنظيم كان يعوّل على المدينة المتاخمة لمناطق سيطرة النظام، ويسعى لحشد قواته فيها والحصول على أكبر قدر من المناصرين من أبنائها، العشائر خصوصاً، والذين تربطهم علاقات وثيقة بأبناء نظيراتها على امتداد رقعة سيطرته في ريف حلب الشرقي الذي تتخذ دير حافر فيه شكلاً مركزياً.

في 12 شباط 2017 أطلقت قوات النظام السوري والميليشيات معها حملة

عسكرية أرادت من خلالها الوصول إلى نهر الفرات ومنطقة (الخفسة) حيث مضخات المياه المسؤولة عن تزويد مدينة حلب بها... تاخمت القوات المهاجمة دير حافر من الجهة الغربية، وتابعت حتى وصلت (الخفسة) لتقطع سبل تقدّم قوات (درع الفرات) أكثر في ريف حلب الشرقي، ولشدة ما تعرضت له من القصف آنذاك اضطر أهلها للمغادرة حتى أُفرغت منهم آذار، في حين كان تنظيم الدولة يَحول دون مغادرة الشبان لها، حيث عمد إلى زج أبنائها الذين تتراوح أعمارهم بين الـ 18 – 30 في مواجهاته مع قوات النظام السوري والميليشيات إلى جانبه، قبل أن يتم حصارها في 23 آذار من ثلاث جهات، لتتم السيطرة عليها بعد أسبوع، في 29 من الشهر ذاته.

ما إن تخلى التنظيم عن دير حافر، حتى ترك خلفه عشرات البلدات والقرى تتساقط تباعاً بيد قوات الأسد والميليشيات الإيرانية وميليشيات حزب الله اللبناني، وقد تحسست جميعها أهمية المدينة الاستراتيجية سورياً وإقليمياً: إنها في العمق ذات تركيبة اجتماعية فقيرة، تستمد من العشيرة قوتها وسلطتها وتشريعاتها، ما يجعلها قابلة لإعادة التوظيف بإعادة هيكلة التوجه القبلي فيها، أخذاً بعين الاعتبار علاقات عشائرها بتلك في الشرق السوري.

فبعد سيطرة قوات النظام عليها سعت مع حلفائها إلى تقديم التطمينات لعودة أهلها النازحين، ثم شرعوا في إعادة الحركة المدينية إليها، فمن جهة تتم إعادة تأهيل بعض خدماتها، ومن جهة أخرى يتلقى أبناؤها إرشاداتهم في المساجد

أحد جوامع البلدة- متداول

من "علماء" دين شيعة، حالها حال الظواهر المنتشرة في ريف حلب الشرقي الخاضع للنظام عموماً، وهو ما أظهرته في منتصف حزيران 2017 صور تناقلتها مواقع التواصل الاجتماعي، حيث رجل دين من الطائفة الشيعية يعلّم عدداً من الأطفال في أحد مساجد المدينة.

ومؤخراً رعت قوات النظام في دير حافر مؤتمراً للعشرات من عشائر ريف حلب الشرقي حضره شيوخ عشائر عربية وكردية من محافظة الحسكة، ومناطق أخرى تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، تحت عنوان: (العشائر السورية ضد التدخل الأجنبي والأمريكي في الداخل السوري)، خرج بيانه الختامي بتشكيل قوات رديفة للنظام تقاتل لطرد (الأمريكان) وغيرهم من مناطق "قوات سوريا الديموقراطية"، وجاء فيه: «نزفّ إلى شعبنا السوري نبأ تشكيل وحدات المقاومة العشائرية الشعبية لطرد الدخلاء المحتلين من أمريكيين وأتراك وفرنسيين، الذين دنسوا تراب وطننا بحجج واهية».

يرتبط اجتماع العشائر في دير حافر بدعوة إيرانية سابقة على لسان المرشد الأعلى للشؤون الدولية (علي أكبر ولايتي) حين قال إن "طهران تعوّل على العشائر الكردية الموجودة في منطقة شرق الفرات للتحرك ضد قوات الولايات المتحدة الأمريكية"، وبتصريحات لمسؤولين لدى النظام السوري عبّرت عن رفضها "الوجود الأمريكي في الشمال السوري، وخاصة مدينة الرقة، والمناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية".

وهكذا فقد اتخذ النظام السوري، بتخطيط وبمساعدة الذراع الإيراني-الشيعي الممتد في المنطقة، من دير حافر منطلقاً لإعادة التغلغل شرق البلاد، باعتبارها مركزاً ديموغرافياً هامّاً وقابلاً للتطويع، وذلك عبر تشبيك مسنناته الآيديولوجية الطائفية بالامتداد القبلي، واللعب على أوتار الفقر الذي يعانيه أهلها أصلاً، بغية التمدد على حساب (قسد)، مستغلاً علاقات السكان ببعضهم أولاً، وقابليّة توظيفهم مذهبياً ثانياً.

مخيم الركبان - خاص

النازحون المنسيون في مخيم الركبان على حافة الجوع والمجهول

عائشة الحمصي

تتصاعد معاناة النازحين في مخيم الركبان في بادية الشام على الحدود مع الأردن، في ظل حصار خانق يفرضه النظام وحلفاؤه من جهة والسلطات الأردنية التي أغلقت الحدود قبل عامين من جهة أخرى، ما قد يمهد لحدوث كارثة انسانية وشيكة.

بين مخيمات النازحين في الأراضي السورية، يعدّ الركبان "الأسوأ" على الإطلاق، لوقوعه في منطقة صحراوية تنعدم فيها مقوّمات الحياة، ويُعاني قاطنوه، الذين يُقدر عددهم بأكثر من سبعين ألفاً، من حصار النظام السوري والأردن. ولم يغب المخيم عن الدعاية والتصريحات الرسمية الروسية التي زعمت تحول قاطنيه إلى "رهائن ودروع بشرية لحماية المسلحين".

العقيد مهند الطلاع، قائد "جيش مغاوير الثورة" وهو الفصيل الرئيسي العامل في التنف على مقربة من المخيم، والتي تحميها قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة، شرح لعين المدينة أن "المخيم كان محل تفاوض بين الروس والأمريكيين، لم ينتج عنه تفاهم مشترك".

ظل المخيم يتلقّى مُساعدات غذائيّة وطبيّة تدخل عبر قوافل أمميّة من الأردن، حتى أغلقت الأخيرة حدودها، بعد تفجير أحد مخافرها في حزيران 2016، بحجة تواجد "إرهابيين" ضمنه، فتقلّصت نسبة المساعدات خلال العامين الماضيين لتبلغ 3 % فقط عما كانت عليه قبل إغلاق الحدود، ودخلت آخر قافلة أمميّة إليه عبر الأردن في شهر نيسان الماضي.

من جهتها توقفت المساعدات الإنسانيّة الخاصّة بالصليب الأحمر الدولي، بعد إغلاق طريق الضمير المؤدي إلى المخيم في حزيران الماضي بشكل كامل؛ ما عقد طرق التهريب على تجار المواد الغذائية، ورفع من قيمة الإتاوات والرشاوى التي يدفعونها لحواجز قوات النظام، لترتفع بالمحصلة أسعار المواد الغذائية المرتفعة أصلاً في المخيم، وتبلغ أثماناً باهضة لا يقدر عليها إلا قلة من نازحي المخيم، كذلك ارتفعت أسعار المحروقات ووصل سعر ليتر البنزين إلى 2000 ليرة والكاز إلى 1500 فيما انقطع المازوت نهائياً، حسب ما يقول عبد الله مدير شبكة البادية 24 المهتمة بأخبار المخيم.

يُعاني السكّان من وضع صحّي سيء للغايّة، مع انتشار العديد من الأوبئة والأمراض، وحالات التسمّم الغذائي، وخاصةً بين الأطفال مثل: الكوليرا والسلّ واللشمانيا بسبب شُح المياه وتلوّثها؛ دون أن يحتوي المخيم على أطباء أبداً. فيدير نقاطاً طبيّة منتشرة فيه كادر تمريضي، منهم من اكتسب خبرة إسعافية فيه، ومنهم خريجو مدرسة التمريض، وسط نقص المواد الطبيّة والأدويّة و اللقاحات والتطعيم. ويسبب تراكم القمامة والجور الفنيّة -لغياب الصرف الصحّي-، انتشار أمراض الإسهال والإقياء بين الأطفال، حيث سُجّلت أربعة آلاف حالة، و250 إصابة باليرقان خلال مدة 45 يومًا. كذلك تتعرّض النساء الحوامل لحالات إجهاض نتيجة فقدان الرعايّة الصحيّة، وتنحصر إمكانية إجراء الولادات القيصرية والتدخل الجراحي في مشفى الأردن، وفقًا للناشط الإعلامي عماد أبو شام، العامل في نقطة طبيّة في المخيم.

لا تتوقف معاناة سكان المخيم على المشاكل الصحية، بل تمتد إلى مشاكل اجتماعية متنوعة، كان أبرزها تفكك الأسر بشيوع ظاهرة الطلاق، بسبب تردّي الأوضاع المعيشيّة وانعكاساتها داخل الأسرة، حيث تولد الضغوط المعيشية المتراكمة على الزوج، بتأمين مستلزمات الحياة اليومية، أزمات بين الزوجين.

تقول "أم خالد": إنَّ أصعب ما يُواجه النساء النازحات من المدن والأرياف هو العيش في بيئة صحراويّة، وما يستدعي من ممارسات لم تعتدن عليها، مثل (صناعة الخبز)، حيث لم يفتح فرن في المخيم سوى منذ نحو عام؛ وظلت بعض العائلات لا تستطيع شراءه، مما يضطر النساء لشراء الطحين وصنعه بأنفسهن، لتوفير بعض النقود. قسم من النساء تمكّن من التعايش مع الواقع، لكن أخريات وقعن تحت صدمات نفسيّة.

في جانب التعليم، بلغ عدد الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي 21 ألف طفل، وتبين ضخامة الرقم -إلى عدد قاطني المخيم- أي معاناة تقع على عاتق الأمهات، في وقت لا يخضع أطفالهن للتعليم إلا بشكل بدائي لعدم توفر مستلزماته.

لم تفلح المحاولات والمناشدات المتكررة للمسؤولين الأممين في تحسين أوضاع المخيم المحاصر، وكان آخرها آب الماضي، حيث حذّر مدير مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (جون غينيغ) من مغبّة "استمرار الحالة الإنسانيّة المعقّدة والصعبة في مخيم الركبان"، مطالبًا المجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياته وإدخال المساعدات الإنسانية بشكل عاجل.

يقول عماد أبو هشام، وهو ناشط طبي في المخيم، إن عشرات العائلات اضطرت لمغادرته عائدة إلى القريتين ومهين وتدمر الخاضعة لسيطرة النظام، بما يحمله ذلك من مخاطر على حياة وسلامة أفرادها، بسبب الظروف المأساوية في المخيم.

حتى الآن لم يتغير الرأي العام المحلي في المخيم برفضه أي "مصالحة" مع النظام، حسب ما يقول أبو هشام، ويطالب سكان المخيم بنقلهم إلى مناطق سيطرة المعارضة في الشمال السوري، وخرجوا بمظاهرات عدة في المخيم تطالب المجتمع الدولي بالتدخل ورعاية نقلهم إلى الشمال، لكن لم يجدوا آذاناً صاغية؛ في حين تجري عمليات تهريب فردية للشباب فقط، عبر مناطق سيطرة (قسد) ثم إلى الشمال، وهي خطرة جدًا، وهناك من لقي حتفه إثر وقوعه في كمائن للنظام قرب تدمر والمحطة الثالثة في البادية.

خواتم الخطوبة والزواج التي نزعت من أصابع القتلى في الحرب العالمية

تقرير دائرة النفوس بدمشق بات كـ"غراب البين" في نظر السوريين، فبعد إصدارها مؤخراً قائمة بأسماء معتقلين استشهدوا تحت التعذيب، تعاود اليوم دورها في الإفصاح عن تقرير، بدا تشاؤمياً لدى البعض، يكشف عن وجود 450 ألف فتاة عزباء تجاوزن الـ30 عاماً في سوريا، في الوقت الذي أفادت شبكات محلية موالية للنظام، نقلاً عن دائرة النفوس في مدينة طرطوس -ذات الأغلبية العلوية-، أن 140 ألف عزباء في المدينة وحدها ممن تجاوزن سن الـ32، أي ما يعادل نسبتهن الـ 31%.

زواج الحرب وطلاقه.. أرقام وحكايا

رانيا عيسى

جازة انحسبت عليّ

"بتدينيني أجرة صالة العرس؟" من هنا ابتدأت رهف (28 عاماً) حكاية زواجها الثاني، بعد خلاصها من "جازة انحسبت عليها"، فشاء القدر أن تتزوج لـ 13 يوم فقط، وبعيد اختفائه القسري لدى النظام تحددت جغرافية "العريس المفقود" بعد 6 أشهر على الحادثة، يقبع حتى اللحظة في سجن عدرا قرب دمشق والتهمة "جنحة"، لكن رفض عائلته الخضوع لبازارات مالية اعتاد النظام ممارستها مع ذوي المعتقلين والموقوفين للخدمة الإلزامية، أدى بالتهمة أن ترتقي إلى "جناية!".

تكمل: "آثرت البقاء في انتظار زوجي، لكن لا فائدة من انتظار اللاشيء، فكانت المحكمة وجهتي الأخيرة، والمجتمع مابيرحم، وها أنا أتحضر لزواج آخر".

يبدو أن مصطلح "زواج الأزمات" أصبح معتمداً في الأبحاث الاجتماعية انطلاقاً من الحالة السورية، والتغيير الذي أحدثته مفرزات الحرب في الإحصائيات السورية المتغيرة بفعل الديمغرافية المتنقلة داخل البلاد؛ حيث كشفت أمانة الشعبة الثانية بحلب مؤخراً (أمانة السجل المدني) في تقرير لها عن وجود 267 دعوى زواج وطلاق في الأتارب (ريف حلب)، و1545 حالة زواج في حلب؛ في حين سجلت حالات الطلاق 53% مقابل 47% حالات تثبيت الزواج، وحسب كلام جمعة رزوق مدير عام الشعبة: "مقابل كل 10 حالات زواج هناك 13 حالة طلاق"، إذ سجلت تل رفعت 312 دعوى، تليها محكمة القاسمية بـ260 حالة.

الطريق يبدأ من الحمام

"أنا حامل!... مابقدر أنتظر" يعلو صوت شيرين.ق 26 عاماً فوق تنمر العسكري التركي الذي رفض دخولها الحمام، بعيد إلقاء الجندرما القبض عليها برفقة زوجها وسوريين، تجمعوا في خربة الجوز السورية تحضراً لاجتياز الحدود، فكان "الطريق إلى تركيا يبدأ من الحمام" حسب قولها، "لا أدري من أين أتت بي وطليقي طاقة تدفعنا للركض حاملين ابنتينا، حفاة بفعل طين الشتاء الذي أبقانا دون أحذية".

تكمل قصتها همساً خوفاً من "زعل الأم"، التي وصل زواجها هي الأخرى قبيل الحرب إلى طريق مسدود، فأصرت على تزويج ابنتها في 2008 قبيل الطلاق، خشية أن يلحق بابنتها عبارة "أمها مطلقة"، فتكون سبباً في "قطع النصيب" الذي انتهى في اسطنبول، لتحظى بعد عام بعقد قران جديد.

كانت دعوة بعيد دعوة القاضي الشرعي الأول بدمشق (محمود معراوي) إلى تكرار الزواج في 2015 موضع تهكم على المواقع الاجتماعية، لكن الزيجات المسجلة في المحاكم الشرعية، التابعة لمدينة دمشق فقط، وصلت إلى 30% في 2015 مقابل 5% في عام 2010، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الإناث مقابل الذكور إلى أكثر من 65%.

مفرزات الحرب السورية باتت تفرض نفسها في أبحاث اجتماعية كان آخرها دراسة انتهى إليها مركز المستقبل للأبحاث في 2017 تلخص أسباب تعدد الزواج، والمتمثلة في التعويض عن خسارات بشرية، خاصةً بعض التغير الديمغرافي الذي عايشته المنطقة جراء النزوح القسري، فضلاً عن حل مشكلات العنوسة والطلاق وفقدان الزوج جراء الاعتقال أو "السحب عسكر".

وعليه فإن منشورات المحابس، والورود يليها تعليق (الله عوضك بالأحسن)، أضحت مشهداً مألوفاً لدى السوريين على الشبكات الاجتماعية تفتح صفحة زواج جديد؛ أو إعلان طرقي يشهر عن عرس جماعي برعاية إحدى شركات الاتصال التابعة للنظام، دون الاكتراث بزيجات سابقة خاضها العروسان، المهم أن "الله عوضك بالأحسن".

أثناء امتحانات الثانوية العامة - متداول

(هم يختلفون ونحن تضيع حياتنا وأحلامنا)

طلاب مناطق درع الفرات وعفرين يتأرجحون بين الوزارة والمجالس

مصطفى أبو شمس

ترفض وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة الاعتراف بشهادة التعليم الثانوي الصادرة عن المجالس المحلية في المناطق الشمالية والشرقية من مدينة حلب، وتحرم حامليها من التقدم إلى المفاضلة في الجامعات التابعة لها، بينما ترى المجالس أن وزارة التربية هي "الخاسر" بعدم اعترافها بشهادة الطلاب الذين حصلوا على الشهادة الثانوية في مناطقها (درع الفرات وعفرين)، وتفسح المجال للطلاب الحاصلين على الثانوية العامة في المراكز التابعة للوزارة التقدم إلى مفاضلة الجامعات والمعاهد التابعة لها. وبين المجالس المحلية ووزارة التربية يواجه مئات الطلبة مصيراً مجهولاً وسط تبادل للاتهامات وغياب للمسؤولية.

حلم أحمد الإبراهيم بالدخول إلى كلية الطب تلاشى، بعد رفض الوزارة طلبه بالتقدم إلى المفاضلة، "حصلت على 233 درجة في الشهادة الثانوية، ولا يوجد في جامعة حران أو باشاك شهير التابعتين لمناطق درع الفرات كلية للطب، لم يخبرنا أحد بأنه لا يحقّ لنا التقدم إلى مفاضلة جامعة حلب الحرة"، ويتساءل أحمد عن سبب غياب التنسيق بين الهيئتين التعليميتين "ألسنا في المناطق المحررة، أم لكل منطقة دولة ووزارة وجامعات؟".

أما الطالب عبد الكريم بدرخان (من مهجري دوما) فقد اكتفى بالاستغراب، هو لا يعرف سبب الخلاف، ولكنه قرر التسجيل في جامعة حران، ودخول الفرع الذي ستؤهله درجاته للحصول عليه، والدخول إلى الأراضي التركية، ومن هناك بإمكانه المحاولة لدراسة الفرع الذي يريد، على حد قوله. في الوقت الذي يُحمّل فيه أحمد زاهر (من مهجري مدينة حلب) المسؤولية للقائمين على العملية التعليمية في ضيق الخيارات أمام الطلبة بإلزامهم بـ "جامعات مستحدثة" بفروع دراسية محدودة.

حال أحمد وزاهر وعبد الكريم لا يختلف عن حال مئات الطلبة الذين ينتظرون بقلق ما ستؤول إليه الخلافات بين الوزارة والمجالس المحلية، وما ستسفر عنه من حلول، وللوقوف على تفاصيل المشكلة وحلولها أجرينا هذا التحقيق.

اتهامات متبادلة

أوضح الدكتور عماد برق، وزير التربية والتعليم في الحكومة المؤقتة، أن المجالس المحلية قامت بإجراء امتحانات الشهادتين الثانوية والأساسية في المناطق التابعة لها بشكل شخصي، دون الرجوع للوزارة، بالرغم من المبادرة التي قام بها شخصياً لثنيهم عن هذا القرار، والتوضيح لهم أن هذا الأمر من اختصاص وزارة التعليم ولا يتبع لصلاحيات المجالس المحلية، لكن هذه المجالس على حد قوله، ردوا على مبادرته بالحرف الواحد، بأنهم "يتبعون للحكومة التركية ولا يتبعون للحكومة المؤقتة". ورفضوا استقبال مدير تربية حلب التابع للوزارة، وقاموا بتغيير موعد امتحاناتهم لتتطابق مع البرنامج الامتحاني الذي حددته الوزارة، لمنع الطلبة من الاستفادة بتقديم الامتحان مرتين، امتحان الوزارة والمجالس المحلية، والحصول على فرصة تتيح لهم التقدم إلى الجامعات.

وكانت وزارة التربية قد أصدرت تعميماً في نيسان 2018 لمن يودّ التقدم لامتحانات الشهادة الثانوية التابعة لوزارة التعليم، وحددت المراكز التي سيتم فيها التسجيل، إلّا أن الطلاب فضّلوا تقديم الامتحانات في المراكز التابعة للمجالس المحلية. ويعزو عبد اللطيف سلامة، رئيس دائرة الامتحانات في مديرية التربية التابعة للحكومة المؤقتة، السبب، "لأن هناك تخفيضات وتنزيلات وتساهلات كبيرة، وحذف لفصول كاملة من المناهج في المقررات التي اعتمدتها المجالس المحلية"، وعدّ سلامة القبول بهذه الشهادات "ظلماً للطلاب الذين خضعوا لامتحانات بمقررات كاملة"، متسائلاً عن أحقية هذه المجالس في إجراء الامتحانات، وهي جهات غير مخولة، ولم تلتزم بالتعليمات الامتحانية؟ وكيف سيتم إعطاؤهم وثيقة من وزارة التربية، "دون أن تشرف الوزارة على الامتحانات، أو تضع الأسئلة، أو تشارك في التصحيح"، واصفاً الأمر بـ "المرفوض"، وإلّا ستضطر الوزارة بقبول نتائج امتحانات تجريها أي جهة أو جمعية أو منظمة أو مجلس محلي!

كما اعتبر فيصل درويش، مدير تربية حلب التابعة للوزارة، أن امتحانات الشهادة الثانوية يجب أن تكون تحت إشراف ومناهج وأسئلة موحدة، وهذا الأمر يختلف عما تقدم به الطلاب في مناطق درع الفرات وعفرين.

المشكلة الأساسية، من وجهة نظر وزير التعليم، تكمن في صدور هذه الشهادات عن المجالس المحلية، وحذفهم لبعض فصول المقررات، وهو ما سيؤدي إلى التشكيك بشهاداتهم في مختلف الجامعات، سواء الداخلية أو الخارجية، فالشهادة الثانوية العامة يجب أن تصدر وتوقع من وزارة التربية حتى يتم قبولها ومعادلتها، فإن تم قبولها في الوزارة سيضيع جهد الطلبة ولن يعترف بشهاداتهم الجامعية التي لن تغني عن إبراز الشهادة الثانوية، أثناء العمل أو إكمال الدراسة.

ردود واتهامات من المجالس المحلية

في الجهة المقابلة يقول فوزي السايح، مدير المكتب التعليمي في المجلس المحلي لمدينة الباب، إن جميع المجالس المحلية في مناطق درع الفرات وعفرين قد التزمت بالمعايير الامتحانية، فقد اعتمدت أسئلة موحدة، وأجرت الامتحانات بشروط معيارية، ابتداء من وضع الأسئلة إلى طباعتها إلى توزيعها على المراكز وتوزيع اللجان الامتحانية لتسيير أمور الامتحانات بالتعاون مع الشرطة الحرة، وصولاً إلى عملية التصحيح التي تمت داخل الأراضي التركية بـ "مستوى معياري ممتاز".

ورأى السايح أن من حق المجالس المحلية التعاون مع من يخدم العملية التعليمية، وتأمين البنية التحتية في كل منطقة، وهذا ما كان، فالحكومة التركية رممت أكثر من 13 مدرسة في مدينة الباب، و25 مدرسة في ريفها، ووضعت خطة لإنشاء ست مدارس جديدة هذا العام. في الوقت الذي منع ضعف الموارد المالية الحكومة المؤقتة من تغطية جزء من هذه المشاريع، واصفاً ما قامت به المجالس بـ "خطوة في الاتجاه الصحيح". ولم تقطع مكاتب التربية في المجالس المحلية علاقتها بوزارة التعليم، رغم ذلك، واستقبلت مندوبيها بزيارات متعددة، إذ ترى المجالس أن التعاون مع الحكومة المؤقتة ضرورة لبناء سوريا الواحدة.

وتسعى المجالس المحلية، من خلال الخطوة التي اتخذتها، إلى تأمين دراسة جامعية للطلاب في جامعات معترف بها دولياً، فالشهادة الثانوية التي صدرت عن هذه المجالس حظيت باعتراف تركي أهّل الحاصلين عليها للتقدم إلى مفاضلة جامعة حران التركية في تركيا، إضافة إلى فرعها في مدينة الباب، بينما يعدّ الدخول إلى الجامعات في الداخل السوري، غير المعترف بها دولياً، أقصى ما تستطيع أن تقدمه وزارة التربية!

واعتبر السايح عدم اعتراف الوزارة بالشهادات الصادرة عن المجالس المحلية "شرف لهم"، بعد أن اتهمهم بالاعتراف بالشهادات الصادرة عن وزارة التربية في نظام الأسد، الذي "قتل وشرد الملايين"، فكان ردّ الوزارة عليه بقبول مؤيديه في جامعاتهم ورفض طلابنا!

ولم تعامل الجامعات التابعة للمجالس المحلية الحاصلين على شهادة الثانوية من وزارة التعليم بالمثل، بل أفسحوا المجال أمامهم للتقدم إلى المفاضلة، وبلغ عدد المتقدمين إلى المفاضلة الأولى 25% من عدد المتقدمين الكلي، بحسب كوثر قماش نائبة مدير المكتب التعليمي في مدينة الباب، التي أوضحت أن هناك خطة لاستيعاب جميع الطلاب في الجامعات والمعاهد التابعة للمجالس المحلية، وسيتمّ افتتاح معاهد جديدة بنظام السنتين تابعة لهذه الجامعات لتحقيق خطة الاستيعاب الجامعي لجميع الناجحين في الثانوية العامة.

تعقيب لوزير التربية

لم تقبل وزارة التربية الشهادات الصادرة من مناطق نظام الأسد لعام 2018، واقتصر قبولها على الشهادات التي صدرت حتى عام 2017، وذلك لوجود مناطق سورية كانت محاصرة من قبل قوات الأسد، أو تسيطر عليها قوات الأسد جزئياً، ولم تكن الحكومة السورية المؤقتة تستطيع إقامة مراكز امتحانية في هذه المناطق، بحسب الدكتور برق، الذي طالب المجالس المحلية "التي تسيطر مع الفصائل المسلحة على الموارد المالية والمعابر"، بحسب قوله، بدعم الجامعات بدلاً من انتقاد الوزارة!

حلول غير مرضية

أصدرت وزارة التربية بياناً بتاريخ 2018/8/14 تضمن السماح للطلاب الذين تقدموا للامتحانات في الشهادة الثانوية عبر المجالس المحلية بالتقدم للمفاضلة في جامعاتها، شريطة الخضوع لامتحان معياري بكامل المواد المقررة، سيتم الإعلان عن شروطه وطريقة التقدم له وموعده ومراكزه من قبل وزارة التربية والتعليم في وقت لاحق، وذلك حرصاً من الوزارة على مستقبل الطلاب وعدم إضاعة فرصتهم في الدخول إلى الجامعات.

إلّا أن هذا الحلّ لم يلاقِ قبولاً عند الطلاب، الذين رأوا فيه قراراً مجحفاً، وكان على الوزارة، بحسب رأيهم، أن توضح منذ البداية أنه لن يتم الاعتراف بشهاداتهم، لا أن تنتظر حتى صدور النتائج.

ويرى الطالب أحمد إبراهيم أن الخضوع لامتحان جديد "يقلل من فرص الحصول على درجات عالية، خاصة أنهم لن يخضعوا لدورة تكميلية كأقرانهم من طلاب وزارة التربية، إضافة إلى الضغط النفسي والتعب الذي أجهدهم خلال السنة الدراسية"، ليكتفي بالقول "الطالب على طول مدعوس تحت الرجلين، هني بيختلفوا ونحنا بتضيع حياتنا وأحلامنا".

الحكومة السورية المؤقتة
مكتب الرئاسة
Syrian Interim Government
الرقم:
التاريخ: 2018/8/14

بيـــــان

أجرت وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة امتحانات دورة 2018 للشهادتين الثانوية العامة بفروعها وشهادة التعليم الأساسي في كافة المناطق المحررة وهي امتحانات مركزية تشرف عليها الوزارة سنوياً خلال هذا العام قامت المجالس المحلية في منطقة درع الفرات و غصن الزيتون بإجراء امتحانات الشهادتين الثانوية العامة والتعليم الأساسي على مستوى كل مجلس دون إشراف وزارة التربية والتعليم على هذه الامتحانات و دون الالتزام بالتعليمات الامتحانية وشروطها الصادرة عن الوزارة، كما أن المجالس المحلية ليست جهات مختصة لإجراء امتحانات الشهادة العامة، ولذلك لم تستطع وزارة التربية اعتماد نتائج الامتحانات التي أجرتها المجالس المحلية.

وحرصاً من الحكومة السورية المؤقتة ووزارة التربية والتعليم على مصلحة الطلاب الذين تقدموا للامتحانات في الشهادة الثانوية عبر المجالس المحلية دون اعتماد نتائجهم من وزارة التربية والتعليم ، ولعدم إضاعة الفرصة عليهم في استكمال دراستهم الجامعية.

ستقوم وزارة التربية والتعليم بإجراء امتحان معياري للطلاب الذين تقدموا بامتحاناتهم الثانوية عبر المجالس المحلية، وتم التقدم إلى هذا الامتحان بكامل المواد المقررة في الوزارة وسيتم الإعلان عن شروط وطريقة التقدم لهذا الامتحان وموعده ومراكزه من قبل وزارة التربية والتعليم.

الحكومة السورية المؤقتة

آليات تابعة لتحرير الشام تعمل على تحميل ونقل قطع سكة حديد حلب-اللاذقية

غـزوات السـكك الحديديـة في إدلـب

أحمد عبيد

(لو علموا كم زرفنا من عرق، وكم واجهنا من مشقة لإنشائها قبل 60 عاماً، لنصبوا أسواراً وباتوا بجانبها خوفاً من أن يصيبهم ما أصابنا).

بهذه الكلمات علق العم أبو محمد، (٨٢ عاماً) من أهالي بلدة زردنا بريف إدلب الشمالي، على إجراءات تفكيك السكك الحديدية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة شمال سوريا.

يقول أبو محمد لعين المدينة: "أمضينا نحو سبعة أعوام من الخدمة في مؤسسة السكك الحديدية بالعمل في ترميم سكة القطار التي تصل محافظتي إدلب بحلب، للتخلص من مشقة عشرات الكيلومترات التي كنا نقطعها سيراً على الأقدام، في وقت كنا نفتقر فيه إلى أبسط المقومات التي تساعدنا على ذلك، فأخذنا دور المهندس والعامل والسائق، والشاحنة في بعض الأوقات التي كنا نضطر لنقل حديد السكة الحديدية نقلاً على الأكتاف".

وجاء كلامه في معرض الردود على قرار صادر عن المكتب الاقتصادي التابع لـ(هيئة تحرير الشام) في إدلب، تداوله ناشطون على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، ويخاطب مخفر الشرطة في بلدة (حزانو) في ريف إدلب الشمالي، ويطلب تسهيل مهمة المدعو (شيبان عبد الهادي) بفك سكة قطار إدلب-حلب، بدءاً من قرية (كفر يحمول) باتجاه الشرق، وصولاً إلى قرية (كفر حلب) في ريف حلب الغربي، والمارة في عدة قرى وبلدات بالريفين، بمسافة تتراوح بين 15-17 كم.

القرار لاقى غضباً واستنكاراً كبيراً من قبل الأهالي والفعاليات المدنية العاملة في الشمال السوري عامة، والقرى المعنية به خاصة، وسرعان ما أصدرت المجالس المحلية في ريفي إدلب الشمالي وحلب الغربي بيانات استنكار ورفض وتنديد بقرارات العبث بالممتلكات العامة.

فأصدر المجلس المحلي لبلدة (كفر يحمول) في ريف إدلب الشمالي بياناً أكد فيه رفضه المساس بالممتلكات العامة في البلدة، ومنها سكة الحديد المارة منها، من قبل أي جهة كانت. وتبعه بيان صدر عن مجلس (أبين سمعان) المحلي في ريف حلب الغربي جاء فيه: "لن نسمح لأي جهة مدنية أو عسكرية من خارج البلدة بالاستفادة أو أخذ أي مرفق من المرافق العامة في البلدة".

وأوضح (عماد قرنفل) رئيس المكتب الخدمي في المجلس، في تصريح لعين المدينة، أن قرار فك السكة أثار غضب الأهالي ومنظمات المجتمع المدني في البلدة فور تسريب صورة الكتاب الموجه لمخفر (حزانو)، ما دفع المجلس المحلي إلى عقد اجتماع مع الأهالي ووجهاء البلدة، وممثلين عن الفعاليات المدنية، والفصائل العسكرية العاملين فيها، وإصدار بيان استنكار وتحذير، بموافقة جميع الحضور.

"وتمّ الاتفاق على وضع خطة تنصّ على تجمّع أهالي البلدة في مناطق الأعمال التخريبية، بهدف مواجهة أي مجموعة تقترب من السكة الحديدية، أو أي من الممتلكات العامة في البلدة"، يتابع قرنفل، إضافة لتشكيل لجنة من وجهاء البلدة ومشايخها للتفاوض والاتفاق مع المجموعات التي تحاول العبث بالبنية التحتية مهما كانت، وذلك لتجنيب الطرفين المواجهة العسكرية، ومنعاً لتدخل الفصائل المسلحة العاملة في البلدة؛ ويلخّص الموقف خاتماً "لن نسمح لأيّ جهة كانت بالاقتراب من الممتلكات العامة التي تعود ملكيتها للشعب السوري كافة، ولا تقتصر على الفصيل المسيطر أو أهالي محافظة إدلب فقط".

كما حذرت الهيئة الثورية، ومجلس الشورى، والمجلس المحلي لبلدة (كفر نوران) في بيان مشترك، أيّ جهة تحاول الإضرار بسكة الحديد، وغيرها من ممتلكات البلدة، مؤكدين وقوفهم في وجه كل من يقترب منها مهما كلف الأمر.

ومن جهته، أعرب الناشط الإعلامي (وسام الإدلبي)، (٣١ عاماً) من سكان مدينة إدلب، عن قلقه من نتائج تفكيك سكة القطار في هذه المناطق، بالقول: "نخشى أن يحدث في ريف حلب الغربي ما حدث شرق سكة حديد الحجاز جنوب إدلب قبل أشهر، وأن يكون هدف الهيئة هو الاستفادة من السكة الحديدية والمنشآت العامة قدر الإمكان قبل الانسحاب من المنطقة".

وأشار (الإدلبي) إلى أنباء انتشرت بكثرة بين الأهالي في الشمال السوري، عن مخرجات سرية سربت من مؤتمر أستانة الماضي، تنصّ على تسليم (جبال اللاذقية، مدينة جسر الشغور، جبل شحشبو، ريفي حماة الشمالي والغربي وريف حلب الجنوبي) لقوات النظام، مقابل تسليم مدينة تل رفعت للجانب التركي.

أما (يحيى الشيخ أحمد)، أحد أبناء مدينة سراقب في ريف إدلب، فاستنكر القرار بطريقة ساخرة، عبر بوست نشره في حسابه الشخصي في (فيسبوك) قال فيه: "وتعتبر سكة

الحديد كافرة، وسبب من أسباب تطبيق مقررات أستانة، وعلى المجاهدين فك هذه السكة الكافرة المرتدة التي هي من صنيعة الكفار، وشكراً لـ(هيئة تحرير الشام) وشكراً (فتح الشام) وشكراً (تنظيم جبهة النصرة) وشكراً (للقاعدة) وشكراً لكل شخص نصر هذه الثورة المباركة، قسماً لولا وجودكم، لما عرفنا وكشفنا هذه السكة الخائنة العميلة، صدقاً تستحقون جائزة نوبل بفك سكك الحديد، وحرصكم على سلامة أهل الشام، بالفعل قليل عليكم حكم إدلب بل تستحقون حكم العالم، وبيع كل حديد العالم".

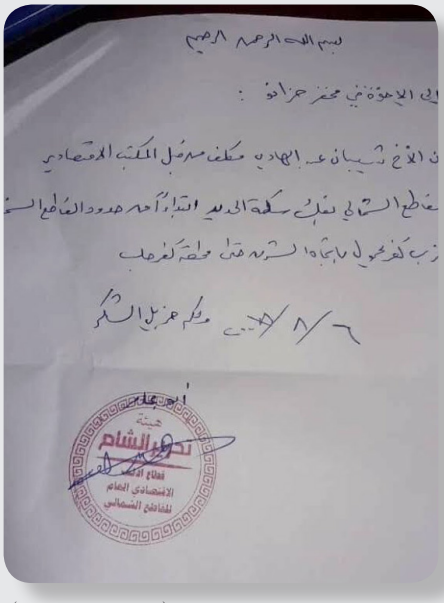

وبحسب الناشط الإعلامي (علاء الدمشقي)، فإن الغضب الشعبي، ورفض المجالس المحلية والهيئات المدنية والأهلية، على الاعتداء على البنى التحتية والممتلكات العامة في المنطقة أجبر (تحرير الشام) على وقف أعمال تفكيك السكة، بعد أيام من تسريب قرار المكتب الاقتصادي التابع لها، إلا أنها تتابع عملها في تفكيك سكة حديد حلب-اللاذقية منذ عدة أشهر، دون الاكترث لنداءات الأهالي ومطالباتهم بإيقاف هذه الاعتداءات.

الناطق الإعلامي باسم هيئة تحرير الشام (عماد الدين مجاهد)، وفي تصريح لعين المدينة، قال: "لم يصدر أيّ قرار عن المكتب الاقتصادي التابع لتحرير الشام، أو أيّ مكتب آخر متعلق بها، يقضي بفك سكة حديد إدلب-حلب، وقد أعلمنا المجالس المحلية والفعاليات المدنية المعنية بالأمر أننا نخلي مسؤوليتنا عن هذا القرار، وحذرنا من السماح لأيّ جهة بالاقتراب من السكة الحديدية، وغيرها من البنى التحتية بالمنطقة" واصفاً البيان بـ"المزور".

بينما انتشر مقطع صوتي في غرف برنامج (واتساب) لمسؤول القوة التنفيذية التابعة لهيئة تحرير الشام في حزانو، والمكلّف بفكّ السكة (شيبان عبد الهادي)، تكلم فيه على أنه اشترى سكة الحديد في بلدة (كفر حلب)، ومحطتها في ريف حلب الغربي، من لجنة الغنائم في المنطقة، مشيراً إلى أنه لم يتلقَّ أيّ أمر من قيادة الهيئة بفكّ سكة القطار الممتدة من بلدة كفر يحمول إلى بلدة كفر حلب بالكامل.

وفي نفس السياق، قال مسؤول المكتب السياسي لـ(لواء المعتصم) العامل في ريف حلب الشمالي (مصطفى سيجري) لعين المدينة: "إن مثل هذه الأعمال ليست بالجديدة، وتأتي في سياق التخريب والسرقة المتعمدة من قبل تحرير الشام"، في إشارة منه لقيامها بتفكيك محطة زيزون، وسكة حديد زيزون-اشتبرق في ريف جسر الشغور غربي إدلب، بالتعاون مع (الحزب الإسلامي التركستاني) نهاية العام الماضي، وعملها على تفكيك سكة حديد حلب-اللاذقية منذ أشهر وحتى اليوم.

"شاهدنا عناصر من أبناء المنطقة يتبعون لتحرير الشام، برفقة عناصر من (التركستان) يقفون بجانب عمال مدنيين يعملون على تفكيك سكة الحديد الممتدة بين زيزون واشتبرق في ريف جسر الشغور، وآخرين نصبوا حواجز على الطرق المؤدية إلى محطة القطار، منعاً لاقتراب الأهالي من العمال"، يقول الشاب براء العبدالله من ريف إدلب الغربي، "كان العمال ينقلون القطع الحديدية المفككة من السكة بشاحنات تابعة لـ(هيئة تحرير الشام) باتجاه ريف حماة الشمالي"، مشيراً أن العمال يعملون لدى أحد تجار الحديد المستعمل "الخردة" المعروفين في المنطقة.

وبدوره، أكدَّ أحد عناصر (هيئة تحرير الشام) رفض ذكر اسمه لأسباب أمنية، لعين المدينة، أنه فصل من صفوف الهيئة بعد رفضه المشاركة في حماية المجموعة التي عملت على تفكيك السكة الحديدية، واتُهم "بتصدير أخبار الجماعة الداخلية للفصائل الأخرى المعادية لها". ويشرح العنصر أن الهيئة قامت ببيع السكة لأحد تجار "الخردة" في المنطقة على شكل "طوناج"، أي بسعر تقديري لمحتويات المنشأة، على أن يتحمل التاجر تكاليف فكها ونقلها، والذي يقوم بدوره ببيع القسم الأكبر لمعامل الصهر في مناطق النظام، على غرار ممتلكات المحطة الحرارية والطائرات التالفة في مطار تفتناز العسكري عبر معبر مورك؛ والقسم الآخر يباع في أسواق المناطق المحررة.

وقال (محمد حمشو)، صاحب منشأة لصناعة الحديد في المنطقة الصناعية بمدينة أريحا جنوب إدلب، لعين المدينة: "انتشرت قطع السكك الحديدية بكثرة في محلات الخردة في المناطق الصناعية في معظم المدن الكبرى لمحافظتي إدلب وحلب، وكانت تباع بأسعار أقلّ من أسعار الحديد العادي، علماً أنها أكثر متانة، ومن الصعب جداً الحصول على مثيلتها من الأسواق". وعن أسعارها يشير حمشو: "تراوح سعر الكيلوغرام الواحد منها بين 250-275 ليرة سورية، فيما يبلغ سعر الحديد العادي الخردة بين 325-350، ما أثر على تجارة الكثير من أصحاب محلات الخردة في المناطق المحررة".

فيما نفى (أبو قاسم الحموي)، أحد عناصر هيئة تحرير الشام في ريف إدلب الجنوبي، بيع الهيئة لأي قطعة من سكة القطار، مبيناً لعين المدينة أن الهيئة أرسلت قطع السكك الحديدية إلى خطوط الجبهات المتاخمة لنقاط قوات النظام في أرياف اللاذقية وحلب وحماة لتدعيم التحصينات العسكرية فيها بشكل سري، مستنداً في حديثه على عدة صور ومقاطع مرئية بثها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي قبل أيام.

وكانت مؤسسة السكك الحديدية السورية التابعة للنظام قد قالت في بيان نشرته بداية شهر نيسان المنصرم، أن أكثر من 1800 كم من الشبكة السككية في سوريا تعرض للدمار والسرقة منذ عام 2011، مشيرة إلى أن قيمة الأضرار الموثقة لديها بلغت قرابة 530 مليار ليرة سورية، مضيفةً أن عدد مستخدمي القطارات في سوريا تراجع بنسبة 95 بالمئة منذ عام 2010 ليبلغ 154 ألف راكب، بعد أن كان 5 ملايين و300 ألف راكب ذلك الحين، بحسب بيانها.

محاولات عبور أخرى فاشلة لسوريين بائسين على الحدود التركية

متداولة لعابرين للحدود

محمد كساح

ارتفعت تكاليف التهريب كثيراً، منذ المرة الأولى التي حاولت فيها عبور الحدود بين محافظة إدلب وتركيا، كان ذلك في كانون الثاني من العام الجاري، دفعت وقتها مبلغ 350 دولاراً عن كل شخص من عائلتي، عدا طفلتي الصغيرة، فقانون التهريب المتعارف عليه هنا يستثنيها، طالما أنها تحمل على الأيدي.

اليوم فاوضت المهرب في مبلغ 700 دولار عن كل شخص، لكنه لم يقبل بأقل من 750 دولاراً. يحدث تضييق كبير على الحدود من الجانب التركي، وكلما ازداد هذا التشديد ارتفع سعر التهريب، حتى وصل الأمر ببعض المهربين إلى طلب مبالغ خيالية تتراوح بين ألف وألف وستمائة دولار.

ركبنا في سيارة بيك اب كبيرة، وعبر بنا السائق الشوارع الضيقة لقرية (...) الحدودية بغاية السرعة، وعندما اقتربنا من الحدود أطفأ مصابيح السيارة كي لا نلفت الانتباه. سارت السيارة المحملة ب 15 راكباً معظمهم من النساء والأطفال، ثم نزل الجميع، وبدأت مرحلة السير على الأقدام.

"هل سقي جميع الأطفال المنوم؟" يسأل أحد الدليلة (الأدلاء)، وهم الشبان الذين سيصاحبوننا طوال الرحلة. تذكرت الشابة ريم أنها لم تسق طفلتها الرضيعة المنوم. لكنها لم تتفوه بأي كلمة... خلال سنوات طويلة من التهريب كان لجرعة المنوم الكبيرة آثاراً سلبية على معظم الأطفال. تقول ريم "بعد ربع ساعة من إعطائه جرعة المنوم ينام الطفل قرابة خمس ساعات، لكنه عندما يصحو لا يكفّ عن البكاء من تأثير الجرعة". في السنة الماضية أدى الإسراف في استعمال خلطة المنوم -عادة تصنع في صيدليات إدلب- إلى حدوث اختناقات لدى عدد من الرضع أدت لوفاتهم.

الطريق شديد الوعورة، لدرجة أن عدداً من الركاب وقعوا في الحفر الكبيرة التي يمتلئ بها الطريق المكتظ بأشجار الزيتون. عند كل 100 متر تقريباً يتوقف الركاب قرابة ربع ساعة، حتى وصلنا إلى الجدار بعد خمس ساعات.

بقي يفصلنا عن الجدار قرابة 200 متر.. هذه المسافة هي المرحلة الأصعب والأخطر، لأن الأرض جرداء إلا من حقل شعير. أثناء سيرنا انبثق ضوء كبير فجأة، فارتمى الجميع في الحقل، وهكذا بقي ضوء الكشاف طوال ساعتين ينطفىء ثم يضيء. "هل أحسوا بنا" يسأل محمد الذي استلقى مع طفلته الصغيرة النائمة على الأرض، يرد الدليل "لم نكشف.. توكلوا على الله وسوف تباتون الليلة في الريحانية". كعادتهم كذب المهربون علينا، وعدني المهرب بأنني سأكون قرب الحدود عند المغرب، وبعد ساعة سأكون آمناً في بيت بمدينة الريحانية، الساعة الآن الثالثة صباحاً، وما زلنا تحت الجدار من الطرف السوري.

في هذه الأثناء قصّ أحد الشبان (التيل) الشائك الذي يعلو الجدار، وجّه ضوء الكشاف نحو الجدار، فسارع الشاب إلى الارتماء في الحقل؛ هنا يسكت الجميع، لكن العائلات التي تحمل الأطفال تضع أيديها على قلوبها، فربما يستيقظ أحد الأطفال ويزعق بالبكاء، ما يفسد عملية التهريب، ويعرض الوالدين للتقريع من قبل الدليلة والركاب.

"هيا بسرعة اعبروا... شكلوا صفاً طويلاً واصعدوا إلى الجدار بسرعة" يصيح الدليل، بينما يدفع الركاب لصعود السلم؛ يخشى الجميع -لاسيما النساء- من هذه الخطوة، تقول ريم "أكثر ما يقلقني هو صعود السلم، والقفز إلى الطرف الآخر من الجدار. نحن معرضون لاكتشاف أمرنا في أي لحظة، كما أن السلك الشائك الموجود في الأعلى قد يؤذينا". عملية القفز مخيفة أيضاً. حدثت حالات كسر في القدم أو في الورك في عمليات تهريب سابقة جراء الارتفاع الكبير للجدار.

عبرنا متخطين الجدار، ثم الطريق الذي يليه. واجهنا صعوبات كثيرة خلال جرينا بعيداً عن الجدار، فهناك العديد من الخنادق التي حفرتها الجندرمة. مشينا قرابة 400 متر في الحدود التركية، إلا أن الحظ لم يكن حليفنا، كما في كل مرة، فقد مرت سيارة تركية ووجهت مصابيحها نحونا، ثم حملتنا سيارة عسكرية إلى أحد المستودعات، حيث شرع الأتراك بتفتيش الحقائب، وتسجيل الأسماء بشكل اعتباطي.

عند إلقاء القبض علينا صرخت إحدى السيدات باحثة عن طفلها الرضيع. خلال عبور الحدود تعبت سعاد من حمل طفلها، لذا فقد أعطته لأحد الدليلة الذي مشى بالقرب منها، لكن الشاب هرب في لحظة انكشاف أمر الركاب... بعد ساعة ألقى حرس الحدود القبض على شاب صغير يحمل طفلاً رضيعاً. قال الشاب إن الدليل أعطاه الطفل وولى هارباً "حملت الطفل دون أن أعرف أين والدته، وسرت باتجاه تركيا، لكني كنت تائهاً حتى وجدني حرس الحدود".

بقينا في المستودع الحار والمليء بالبعوض حتى ظهر اليوم التالي. اقتادنا الأتراك إلى مشفى الريحانية للتأكد من سلامتنا، وعدم تعرضنا للضرب أو الأذى من قبل الجندرمة، ثم حملنا باص الجندرمة إلى أحد المخافر، ليتم تبصيمنا على أوراق، يقول بعض الركاب إنها تتعلق بمغادرتنا بشكل اختياري.

وصلنا باب الهوى بعد العصر، وعاد كل راكب إلى منزله ليرتاح بعد محاولة عبور اعتيادية فاشلة.

زيارات العيد ليست مجرد زيارة

الحدود التركية السورية أثناء زيارات العيد – REUTERS/Umit Bektas

محمد جلال

زيارات العيد امتداد لزيارات مشابهة بين الأتراك والسوريين كانت متاحة قبل بدء الثورة، حين كان يُسمح كل عيد للسوريين أو الأتراك بزيارة أقاربهم في الطرف الآخر من الحدود، لكنها اليوم تقتصر على السوريين وتتخذ مسارات فريدة.

قبل عيدي الفطر والأضحى من كل عام، اعتادت السلطات التركية على منح فرصة للاجئين السوريين في تركيا لزيارة بلدهم ثم العودة، عبر المعابر التي يسيطر عليها الثوار في حلب وإدلب. في البداية كانت الزيارات محصورة بمعبر باب الهوى شمال إدلب، إلى أن شهد العام الماضي انضمام معبر باب السلامة شمال حلب، كخيار كان لا بدّ منه، خصوصاً في الفترة التي كانت فيه وحدات حماية الشعب الكردية تسيطر على الطريق الوحيد الذي يربط ريف حلب الشمالي بالغربي. هذا العام كانت زيارة العيد متاحة عبر ثلاثة معابر، وهي معبر باب الهوى ومعبر باب السلامة، ومعبر جرابلس في الشمال الشرقي لحلب.

مع كل زيارة عيد تنشر وسائل إعلام تركية مشاهد السوريين يتوافدون إلى المعابر بعشرات الآلاف، بينما تبدو على وجوههم حماسة لا تظهر على ذاهب إلى أخطر بلد في العالم، ليتساءل كثر عن مدى صدق رواياتهم عن فرارهم من الحرب في سوريا. بالطبع هناك الكثير مما يمكن الردّ به على وجهة النظر تلك، إلا أني أردت استغلال تحوّل منزلي في مدينة أعزاز إلى ما يشبه مركزاً لاستقبال اللاجئين العائدين إلى الوطن، يتفوق بفارق جيد على مراكز استقبال اللاجئين التي افتتحها الروس، لأبحث عن الأسباب التي دفعت بضيوفي للتوجه إلى سوريا، متجاهلين الأخطار داخل الحدود وصعوبات الزحام والسفر.

لماذا أردتم زيارة سوريا؟ لم أحتج في أكثر الأحيان لطرح هذا السؤال عليهم، لأن الأجوبة كانت تأتي قبل الزيارة في الغالب. الضيوف بطبيعة الحال كانوا من الأقارب، وسبب زيارتهم، في الغالب كذلك، كان لقاء أحبتهم في الداخل ممن لم تتح لهم الظروف السفر إلى تركيا، إلا أني اخترت بعض الأسباب التي تميزت عن الإجابات النمطية وتقديمها في هذه المادة.

بطلة القصة الأولى هي أختي التي تركت دراسة الأدب الإنكليزي في جامعة حلب نتيجة ظروف الحرب المعروفة، وضاعف في انشغالها عن الدراسة زوج وطفل وطفلة، والسن في تركيا بطبيعة الحال، لكن بعد صدور عدة قرارات تتيح للطلاب المستنفذين التقدم للامتحانات هذا العام، قررتْ، وبدعم من زوجها وأبي وأخوتي، زيارة سوريا لإنجاز هذه المهمة المؤجلة، التي كانت عبارة عن ثمانية مقررات تفصلها عن التخرج بشكل رسمي.

المهمة تكللت بنجاح باهر توّج بتخرجها من الجامعة، بعد انقطاع استمر لأكثر من أربعة أعوام، أنساها صعوبة الطريق والرحلة إلى باب الهوى ومن ثم أعزاز، فمنبج، وصولاً إلى مدينة حلب، والعودة بالاتجاه المعاكس.

في قصة أخرى، استقبلتُ عمتي ومعها زوجتا ابنيها وأحفادها، قبل أن ينطلقوا إلى مدينة حلب، سالكين ذات الطريق الذي يمر بمناطق سيطرة الجيش الحر، قوات سوريا الديموقراطية، والنظام السوري، ويستغرق حوالي عشر ساعات. السبب الذي دفع عمتي لهذه الرحلة التي يتململ منها ابن بطوطة بذاته، هو أن "كناتها" يردن زيارة أهلهن في مدينة حلب، ولم يكن لها من القدوم بدّ، لأن ابنيها مرتبطان بأعمال لا يستطيعان تركها في تركيا، فضلاً عن أنهما مطلوبان لقوات النظام في مناطق سيطرته.

قيل في الأمثال "مكتوب على باب الجنة... الحماية ما بتحب الكنة"، لدي الآن مثال على الحماية الجبارة التي تحب كناتها كحبها لأبنائها، وتنفي بشكل قاطع هذا المثل، وتدعو المجتمع لإعادة النظر في ثنائية الحماية/الكنّة، التي طالما أغنت التراث الشعبي السوري.

بعض الزائرين هم من الزوار الدائمين لسوريا: فزوجة صديقي الذي يعمل في سوريا، تستغل كل أيام الزيارة في كلا العيدين للبقاء مع زوجها، والعودة في آخر أيام الزيارات للعيش في منزل أهلها في الداخل التركي؛ قد تستغرب هذه العملية التي تتكرر مرتين في السنة، إلا أنها تؤمن بقاء العائلة مجتمعة على مدى ثمانية أشهر، مجموع أشهر الزيارة التي تبدأ في شهر أيار وتنتهي في شهر كانون الثاني، بينما يتبقى أربعة أشهر مجموع المدة التي تنفصل فيها العائلة.

تضمن هذه الخطة المحكمة بقاء قيد العائلة داخل تركيا، وتجنبهم إلغاء بطاقة الحماية المؤقتة (الكيملك)، والدخول في متاهات التهريب وتكاليفها في حال قرروا العودة إلى تركيا؛ يحافظ صديقي كذلك على عمله في الداخل السوري، الذي يبدو جيداً مقارنة بصعوبة ظروف العمل في تركيا: "على الأقل يمكنني هنا أن أحافظ على عمودي الفقري" هكذا يردد باستمرار عن أفضلية عمله في سوريا.

لكن بمعزل عن الأمثلة الفريدة نوعا ما، تبقى زيارة العيد فرصة شبه وحيدة للسوريين للالتقاء، بعد أن تقطعت طرق التهريب، بشكل شبه كامل، وبقيت مفتوحة لمن يستطيعون دفع مبالغ كبيرة تتجاوز الثلاثة آلاف دولار أمريكي للشخص الواحد.

في عيد دمشق.. ضحايا على الأموات وشبه الأموات

ريا فارس

من أجواء العيد - وكالة خطوة

صباحاً في أول أيام العيد، وحين أرادت سلمى، أرملة المتطوع في ميليشيا "الدفاع الوطني"، أن تخرج بناتها الصغيرات الثلاث للعب في ساحة بحي الكشكول على أطراف دمشق، وقع حادث غريب عدته المرأة نذير شؤم إضافي في أيامها البائسة؛ سيارة مسرعة تصدم عربة يجرها حصان كانت في طريقها إلى ساحة العيد.

انقلبت العربة وتحطمت، وسحقت أرجل الحصان، فيما لاذ صاحبه بالفرار من الشرطة التي لم تلقِ بالاً للحادثة، وظل الحصان ساعات ينزف جانب الطريق. تقول سلمى "البنات بكيو الصبح على قبر أبوهن، ولما أخذتن ليفرحوا شوي، شافوا هالحيوان المسكين مكسر وينزف دم"، ما أجهض محاولة الأم بالتسرية عن البنات "اليتمات الغريبات الوحيدات بهالأيام اللي ما بترحم".

قبل ثلاث سنوات نزحت سلمى وأسرتها من محافظة إدلب لتقيم في حي الكشكول هرباً "من المشاكل"، حسب توصيفها للغارات الجوية وعمليات القصف المختلفة لقوات النظام والطيران الروسي على المحافظة. لكن وبعد أن أمضى شهوراً عاطلاً عن العمل، اضطر زوجها للتطوع: "عشان يطعمي هالصغار"، حسب ما تروي سلمى حكاية الزوج التي انتهت سريعاً، عندما عثر عليه في الشارع مقتولاً بعدة طعنات على أيدي مجهولين.

ولأنه لم يقتل بمعركة، تنصل قائده من أي التزامات مالية، ولم تتلقَ زوجته إلا الفتات، ولم تعترف به قوات النظام "شهيداً" على الورق، ما حرم عائلته من "حقوق" تحاول سلمى تحصيلها بشتى الطرق، ودون جدوى حتى الآن، غير أن هذا النكران من جانب النظام لها لم ينقص من ولائها الظاهر له، ولم يخفف من اتهاماتها لمن تسميهم "المسلحين" بالمسؤولية عن مأساتها.

في طريقي إلى منطقة جرمانا توقت السيارات في حاجز تفتيش لقوات النظام، انقسم عناصر الحاجز بين من يدقق في هويات ركاب السيارات ومن يتناول طعام الإفطار، وبدا على الجميع حالة من التذمر والملل؛ لم تخفف منها الضيافات التي يحملها بعض الركاب، ومباركاتهم بالعيد، ودعواتهم المتملقة للعناصر بالحفظ والحماية الإلهية.

في الحافلة الصغيرة "السرفيس"، كانت المرأة العجوز في المقعد المجاور لمقعدي أقل تهيباً من باقي الركاب تجاه عناصر الحاجز، كأنهم غير موجودين، وبهدوء أخذت هويتها من العنصر، وعادت للنظر عبر النافذة، قبل أن تسألني عن الساعة، وكأنها تحثني على الكلام لتقطيع الوقت. قالت بأنها ذبحت في هذا العيد أضحيتين، وزعت بعضها على جيرانها، حيث تسكن قرب مشفى المجتهد، وستوزع الباقي على "ناس مستورين ساكنين بجرمانا"، وبأنها اصطحبت حفيدها ليساعدها في حمل الأكياس، "هدا ابن ابني، متل اليتيم"، وأشارت للفتى الذي بدت على وجهه علامات الضجر من "مشوار" لا يحبه.

في الشارع تخففت المرأة من حذرها وأكملت قصة الأضحيتين، واحدة لابنها الشهيد أحمد الذي أوقف على أحد الحواجز ليساق للاحتياط، وينقل، حسب ما عرفت لاحقاً إلى دير الزور، ويقتل هناك، ويعود ممزقاً وضائع الملامح في تابوت. وأما الأضحية الأخرى فهي لابنها المعتقل الذي لا تعرف عنه ومنذ (5) سنوات أي شيء، "الضحية للحي وللميت.. وأنا ما بعرف إن كان عايش أو كان ميت". لم تسمع المرأة، حسب ما قالت، شائعة عن المعتقلين إلا وتتبعتها، ولم يذكر لها محام أو سمسار، أو حتى ضابط سمعت بأنه قد يساعد، إلا وطرقت بابه، ودون أن تصل إلى خبر مؤكد عن ابنها المعتقل خليل، لتظل زوجته شبه أرملة، ويظل أولاده شبه أيتام، ولكن "الأمل يظل بالله كبير"

أصوات المفرقعات النارية التي يشعلها الأطفال حملت مظهراً جديداً لجرمانا في هذا العيد، تقول أم كريم المتحدرة من الطائفة الدرزية التي تشكل أغلبية السكان في هذا الحي، "لو ما الفتيش بين ايدين الولاد ما كنا عرفنا أنه هدا عيد"، فالطائفة التي حرّم رجال الدين فيها الاحتفال هذا العيد حداداً على الضحايا من أبنائها الذين قتلوا في هجمات تنظيم داعش على محافظة السويداء؛ تعيش حزنها الخاص، مثلما تعيش كل عائلة من النازحين في جرمانا أحزانها أيام العيد.

تمركزت قوات خاصة من حزب الله اللبناني في منطقة اللجاة، شمال شرق درعا في منتصف شهر آب، وسط حملة تهجير داخلي عمدت إليها قوات النظام السوري لإفراغ عدة قرى فيها من سكانها بشكل قسري وتجريف منازلهم، بعد أن شنت الأجهزة الأمنية، في الثاني من ذات الشهر، حملة اعتقالات كبيرة على قرى وبلدات المنطقة طالت مئات المدنيين، ولا تزال مستمرة حتى اليوم.

حزب الله اللبناني في اللجاة.. احتلال قرى وتهجير قسري لسكانها وتجريف منازلهم

علي مصاروة

يتحدث ناشطون عن أن قوات النظام السوري جرّفت كافة التجمعات السكنية في قرى (الشياح، الشومر، حوش حماد، همان، الرابع، السحاسل، الظهر، المدورة، وسطح القعدان) في منطقة اللجاة، ويقدر عدد المنازل التي قامت آليات النظام بهدمها وتجريفها نحو 800 منزل حتى اليوم، وذلك بعد إفراغها من سكانها، حيث توجه المئات منهم إلى أقربائهم في قرى (المسيفرة والغرية الشرقية) في ريف درعا الشرقي، فيما قام النظام السوري بإرسال من تبقى من الأهالي بشكل قسري عبر شاحنات إلى مخيم جديد -أنشئ مؤخراً- بالقرب من بلدة (إبطع)، خُصص للمهجرين من منطقة اللجاة.

وأوضح مصدر خاص لعين المدينة، أن قوات حزب الله اللبناني تخطط للسيطرة على عدة قرى في منطقة اللجاة شرق درعا، وتسعى إلى اتخاذها مركزاً عسكرياً وأمنياً لعملياتها في الجنوب السوري، لما تملكه هذه المنطقة من مزايا استراتيجية تتفوق بها على غالبية المواقع العسكرية للحزب في سوريا: بدءاً من موقعها الجغرافي المتوسط الذي يربطها بمحافظات دمشق والسويداء ودرعا، بالإضافة إلى تضاريسها الطبيعية التي تتمثل بأرض صخرية واسعة ومتعرجة، لا تستطيع الآليات العسكرية التحرك فيها، ووفرة المغارات الصخرية الواسعة والعميقة التي تقع تحت أرضها، والتي تعيق بدورها مختلف عمليات الرصد والاستهداف العسكري للمنطقة.

يشرح المصدر أن سياسة إفراغ المنطقة من المدنيين، التي ينتهجها الحزب بالتعاون مع قوات النظام السوري في المنطقة، تأتي في سياق سعي حزب الله إلى تأمين استقرار دائم في اللجاة؛ ولعل شكل الحياة البدوية لسكان المنطقة، وقلة الماء، واستحالة الزراعة، ووعورة الطرقات الصخرية، وتردي الخدمات-، ساعدت الحزب اللبناني على تنفيذ مشروعه في تحويل تسع قرى، حتى الآن، في اللجاة من تجمعات مدنية إلى مراكز عسكرية.

فأنشأت قوات حزب الله اللبناني، حتى الآن، مقرّين عسكريين لها في قرية حوش حماد، في ظل استمرار عمليات التهجير في قرى وبلدات اللجاة بهدف إفراغ المنطقة من سكانها بشكل كامل، بالإضافة إلى استمرار حملات اعتقال المدنيين من قبل أجهزة النظام الأمنية، والتي طالت حتى الآن نحو 370 معتقلاً، حسب ناشطين محليين، بذريعة البحث عن خلايا تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، وفي ظل تعتيم إعلامي كامل على الانتهاكات الإنسانية التي تجري هناك.

ومن جهة أخرى، أكد أحد الناشطين لعين المدينة، أن 200 شخص من أبناء قرى وبلدات اللجاة التحقوا بصفوف (الجيش السوري) وتوجهوا إلى منطقة الدريج، في ظل منع أبناء المنطقة من الانضمام إلى "الفصائل الرديفة"، المتمثلة بقوات الفيلق الخامس والفرقة الرابعة والميليشيات الأجنبية، باستثناء حزب الله اللبناني؛ ولفت الناشط إلى اعتقال أحد الأشخاص جرّاء انضمامه إلى مجموعة من قوات الفيلق الخامس بقيادة (أحمد العودة) قائد فصيل (قوات شباب السنة)، ويأتي هذا المنع مع تمركز قوات حزب الله في المنطقة، ليؤشر على وجود صراع نفوذ وتنافس بين قوى الحلفاء، لتحقيق توزع وانتشار وسيطرة كل منها على أجزاء ومناطق رئيسية في الجنوب السوري.

يشير الشاب إلى مشاركة قوى محلية صغيرة من الفصائل المعارضة سابقاً في إدارة المنطقة، بالتنسيق مع قوات النظام السوري وقوات حزب الله اللبناني؛ حيث تشارك (فرقة العشائر) بقيادة (صالح الخلف) بخمسين مقاتلاً، و(ألوية العمري) بقيادة نائب الفصيل (فيصل الصبيحي) بثمانين مقاتلاً، في إدارة المنطقة وتنفيذ المهام العسكرية ضمنها، كما يتولى فيصل الصبيحي ملف التجنيد المحلي لصالح حزب الله اللبناني، فيما تم إخراج جميع الفصائل الأخرى من المنطقة، بما فيها فصيل (قوات شباب السنة) الذي يقود قوات الفيلق الخامس هناك، واعتقال (رفاعي سعد الدين أبو نورس) قائد فصيل (قوات شباب السنة) في اللجاة ليوم واحد، ضمن حملة الاعتقالات التي شنتها قوات النظام السوري في أوائل آب.

يُذكر أنّ منطقة اللجاة، التي بلغ عدد سكانها قبل الحملة العسكرية نحو 15 ألف نسمة من أبناء العشائر البدوية في 51 قرية صغيرة تفتقر بشكل بالغ إلى الخدمات والبنى التحتية-، قد وقّعت على (اتفاق تسوية)، تم خلاله ترحيل غير الراغبين بالتسوية إلى إدلب، فيما تم إعطاء مهلة قدرها ثلاثة شهور قبل سوق الموقعين على التسوية للخدمة الإلزامية بجيش النظام. وجرى الاتفاق، الذي أبرم مع الجانب الروسي والنظام السوري، على ألا تقوم قوات النظام بشنّ حملات اعتقال عشوائية، والسماح للأهالي بالعودة إلى قراهم ومنازلهم.

متداولة لقوات النظام وآليات روسية أثناء التهجير

درعا بعد سيطرة النظام

قطاعات أمنية وتوزع لحزب الله وكوادر بعثية

أحلام السعادات

يبدو أن النظام يحاول استغلال الفرصة لإعادة بناء القدرات البشرية لقواته مجدداً بحجة محاربة (الإرهاب)، في وقت لا يمكن التعويل فيه على الشرطة العسكرية الروسية لتحول دون أي عمليات انتقامية من قبل قواته، وحماية الأهالي من أعمال النهب والاعتقالات العشوائية، فمنذ اللحظات الأولى لسيطرته على درعا، عمل النظام على تقسيم كل منطقة إلى قطاعات، وأوكل حكم كل قطاع إلى فرع أمن، للإمساك بملفات أوضاع المطلوبين من المدنيين وعناصر الفصائل العسكرية والإدارة.

دخل النظام إلى قرى وبلدات محافظة درعا، بالاستعانة بروسيا وإيران وميليشيا حزب الله اللبناني، واستغلال الانقسامات الداخلية والإيديولوجية لفصائل المعارضة؛ حيث شنّت قوات النظام هجوماً على الجنوب السوري في حزيران 2018، من منطقة اللجاة شرقي المحافظة والتي تضم أكثر من 50 قرية، سيطرت عليها عقب أيام من بدء الهجمة العسكرية.

وقعت الفصائل العسكرية في المنطقة، وعلى رأسها (شباب السنة) في مدينة بصرى الشام بريف درعا الشرقي، أول اتفاق، وذلك بعد أن سيطر النظام على بلدة بصرى الحرير وعدد من البلدات المحيطة بها، وكان من أهم شروط الاتفاق عدم اعتقال أي شخص وإعطاء مهلة ستة أشهر للمتخلفين والمنشقين. بعد ذلك بدأت تتوالى اتفاقات المصالحة، وحاولت المعارضة العسكرية والمدنية في مدينتي نوى والحارة بالريف الغربي انتزاع اتفاق مع روسيا والنظام بشروط أفضل مما جرى في الريف الشرقي ودرعا المدينة وبلدات أخرى غرباً، إذ انتهت المفاوضات بالاتفاق على تجريد المعارضة من الأسلحة الثقيلة والسماح لمن يرغبون في البقاء بعقد تسوية، ونقل من لا يريد إلى الشمال.

وعلى الرغم من ضمان الروس لاتفاقات المصالحة، إلا أن أجهزة النظام الطائفية لم تتوقف عن ارتكاب التجاوزات بحق المدنيين؛ مع الأخذ بعين الاعتبار، أن أغلب من اختاروا البقاء في المحافظة، وخاصة العائلات منهم، لم يكونوا يملكون خيارات، ولم يتمكنوا من الخروج إلى الشمال بسبب التكلفة المادية الكبيرة للمعيشة، أو الدخول عن طريق التهريب إلى تركيا. ويثبت صمت (الضامن) الروسي عن تجاوزات النظام، أن روسيا لن تضمن الاتفاق لمدة طويلة، مما يجعل مخاوف الأهالي من الاعتقال وعمليات الانتقام أمراً مبرراً.

تقسيم المحافظة إلى قطاعات

عمل النظام بعد دخوله مدن وبلدات محافظة درعا على تقسيم كل منطقة إلى قطاعات، وأوكل حكم كل قطاع إلى أحد أفرع الأمن للإمساك بملفات أوضاع المطلوبين من المدنيين وعناصر الفصائل العسكرية والإدارة. وتعتبر السطوة الأكبر في المنطقة لعناصر المخابرات الجوية يليها الأمن العسكري، فضلاً عن تشكيل ميليشيات محلية هي أشبه ما تكون بفصائل المعارضة سابقاً، من ناحية التشكيل، وتتبع للفرقة الرابعة وقوات الغيث بقيادة (غياث دلة) والفيلق الخامس وقوات النمر.

فينتشر عناصر قوات النظام التابعين للفرقة الرابعة والأمن العسكري في بلدتي المسيفرة (الريف الشرقي)، والجيزة حيث صادر فرع الأمن العسكري الأسلحة الخفيفة والمتوسطة بعد حملة تفتيش في البلدة، كما اعتقل بعض الشبان بحجة الانتماء إلى جبهة النصرة، رغم الاتفاق الذي يسمح بالحفاظ على الأسلحة الفردية حتى تتم تسوية أوضاع عناصر الفصائل والتحاقهم بصفوف النظام.

وكذلك في القطاع الأوسط من الريف الغربي، بدءاً من بلدة خراب الشحم وصولاً إلى مشارف مدينة نوى، من جهة بلدة الشيخ سعد ومروراً بمدينتي طفس وداعل وبلدة تل شهاب، حيث دخلت قوات النظام والشرطة العسكرية الروسية إلى مدينة طفس، التي يمثل موقعها الجغرافي الاستراتيجي نقطة وصل بين الريفين الغربي والشرقي، بعد اتفاق مشابه لاتفاق مدينة بصرى، إلا أن دخول ضباط من النظام كان مخالفاً للاتفاق، الذي نصّ على رفع علم النظام على الدوائر الحكومية في المدينة ودخول الروس فقط،

ليكونوا مسؤولين عن حفظ الأمن في المدينة.

تتركز حواجز النظام الرئيسية عند معبر نصيب ومدخل الشيخ سعد، وبين مدينة نوى وجاسم، و(الخط الرباعي) بين بلدات (السهوة، صيدا، الجيزة، والمسيفرة). بينما تنتشر ميليشيا حزب الله في منطقة (مثلث الموت) التي تربط أرياف القنيطرة ودمشق الغربي ودرعا الشمالي الغربي؛ كما افتتح مقرات في مدينتي خان أرنبة والبعث في القنيطرة، ودخلت قيادات تابعة له إلى بلدة صيدا لمدة 15 يوماً، بهدف تجنيد أبناء المنطقة بصفوفه، ولكن لم يتم رصد أي حالة تجنيد. كما يتواجد عناصر تابعين للحزب في (المسيفرة، بصر الحرير، إزرع، نامر، معربة، الشيخ مسكين، ومنطقة اللجاة).

بينما تعمل الفرقة الرابعة على الترويج للانضمام إليها، يقابله ترويج لصالح الفيلق الخامس، عبر حملة دعائية وجمع الآلاف من الأسماء من قبل قادة الفصائل الذين عقدوا التسويات، وشاركوا، من ثمّ، في معركة حوض اليرموك ضد (جيش خالد)، مقدمين وعوداً لمن يلتحق بهم بعدم مغادرة محافظة درعا، وعدم المشاركة في أي معارك خارجها لمدة عام كامل، رغم تأكيدات روسية سابقة، خلال جلسات المفاوضات، على مشاركة من يلتحق بـ(الفيلق) في قتال (الإرهاب) أينما تواجد داخل سوريا.

الاستثناء؟

أما في درعا البلد فيبدو أن الأمر مغاير، وكانت الشرطة العسكرية الروسية دخلت برفقة عناصر من قوات النظام إليها، بعد التوصل لاتفاق مع فصائل المعارضة، يشمل أحياء (طريق السد، المخيم، سجنة، المنشية، غرز، والصوامع)، وينص على "تسوية" أوضاع الراغبين بالتسوية، وخروج الرافضين للاتفاق وتسليم سلاحهم الثقيل والمتوسط.

رفض الروس رفع علم النظام في حي (طريق السد أو مخيم درعا)، وأصروا على أن يكون في درعا البلد، نتيجة لرمزية المكان، الذي اندلعت منه الثورة قبل سبع سنوات، في رسالة داخلية لمؤيديه ومعارضيه أنه "انتصر". لكن النظام لا يملك أي سلطة في المدينة التي لم تشهد، حتى الآن، تشكيل أي ميليشيات محلية تابعة له، إلا أن عناصره يتمركزون في الملعب البلدي بدرعا المحطة؛ في ظل تواجد فصائل عسكرية مثل (جيش التوحيد) و(جيش اليرموك) و(فرقة 18 آذار) عقدت تسويات مع النظام، ويقدر تعدادهم بـ 250 شخصاً، ما زالوا يحتفظون بسلاحهم الفردي دون إشهاره. كما عاد نحو 80 موظفاً من النازحين في دمشق إلى درعا البلد، لم يتم توظيفهم جميعاً وإعادتهم إلى الخدمة. الإدارة

وعلى صعيد الإدارة المدنية، فإن إدارة المناطق اليوم بيد موظفين وعناصر تابعين للنظام؛ ففي مدينة جاسم تسلم الرئيس السابق للمجلس المحلي (راتب الجباوي) رئاسة البلدية، أما في باقي المناطق فتمّ فتح باب الترشح لأبناء القرى والبلدات ممثلة بالبلديات. وحسب مصادر محلية، فإن الأسماء التي تم ترشيحها تبين أن خلفيتهم بعثية، وكان يستقرّ أغلبهم في مناطق سيطرة النظام.

فيما لم يعد الموظفون الذين انشقوا عن النظام، أو طردوا من وظائفهم، ويقدر عددهم بنحو ألف، وهم بانتظار أوراق التسوية التي يستطيعون من خلالها التنقل ضمن المحافظة فقط، باستثناء بعض القيادات التي كانت في الجيش الحر، فتم إعطاؤهم بطاقات (تسهيل مهمة) للتنقل في مناطق سيطرة النظام بدرعا وخارجها. كذلك أعيد افتتاح مخافر الشرطة التابعة لقوات النظام في أغلب قرى وبلدات الريفين الشرقي والغربي، لكن لم يوظف فيها أي من الشبان الذين تجندوا مع قواته، باستثناء مدينة جاسم، التي بقي فيها نحو خمسة عناصر كانوا مع الحر سابقاً، وما زالوا يعملون في مخفر المدينة. وينحصر عمل المخافر في حل المشاجرات والخلافات بين الأهالي لا غير.

Donald Pass

يا أصحاب البطش كونوا حذرين: الروح الديمقراطية ما زالت حية

ريتشارد هيرتسينغر
عن جريدة DIE WELT الألمانية
30 آب
ترجمة مأمون حلبي

في وقتنا هذا، يهيمن أصحاب البطش على السياسة العالمية؛ إنهم نوعٌ من الزعماء الذين يعتبرون أنفسهم مطوبين لعقد "صفقات" فيما بينهم ترسم مصير العالم.

بوتين روسيا، بالتحالف مع إيران، خنق ثورة العشب السوري ضد بشار الأسد، وهذا ما أتاح لنظام دمشق أن يستعيد السيطرة الكاملة -تقريباً- على البلاد. ودُمرتْ أجزاء كبيرة من سوريا، وقُتل مئات الآلاف، وأُجبر نصف السكان -تقريباً- على الفرار.

يبدو الغرب مهيأ الآن ليقبل أن هذه الحقائق هي نتيجة للانتهاكات الأكثر خطورة للقانون الدولي، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية؛ لكن بالنسبة للرئيس ترامب، الذي يعبر بشكل صريح عن احتقاره لمؤسسات الديمقراطية الأميركية، كما لحلفاء أميركا الغربيين، فإن حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية لا تشكل قواعد هادية للسياسة الخارجية الأميركية. ومن الواضح أن ترامب يشعر بارتياح كبير بصحبة الحكام المستبدين من نموذج بوتين، أو الرئيس الكوري الشمالي، الذي يبني علاقة تواطئية معه.

النموذج الاستبدادي الجديد آخذٌ في أن يصبح أكثر جاذبية في أوروبا، ففي بلدان أوروبا الشرقية كالمجر وبولونيا، تعاني الديمقراطية الليبرالية المرتكزة على حكم القانون من عطب خطير؛ وحتى في إيطاليا، تستعد الحكومة الشعبوية المشكلة مؤخراً للتفكيك التدريجي لهذه الديمقراطية. لكن بالرغم من العودة الواسعة للنزعة الاستبدادية، تبقى روح الصحوة الديمقراطية حية ومعافاة على نطاق عالمي؛ ففي رومانيا، فجَّرت محاولات الحكومة إضعاف الكفاح ضد الفساد احتجاجات جماهيرية، هذه الاحتجاجات ترسل إشارة قوية ضد التهديدات بالتراجع عن الإنجازات الديمقراطية منذ عام 1989. وفي أوكرانيا أيضاً، تستمر قوى المجتمع المدني بمقاومة كل المساعي الهادفة إلى أضعاف تشريع مكافحة الفساد.

إن الحركة الديمقراطية المعادية لموجة النزعة الاستبدادية الجديدة ليست حكراً على أوروبا، فهناك مزيدٌ من الناس في إيران يتظاهرون رفضاً لظروف معيشتهم البائسة في ظل نظام شمولي، ولن يتراجعوا عن احتجاجاتهم حتى ولو بالقمع الشديد؛ وفي العراق ازدادت المظاهرات الجماهيرية في الأشهر الأخيرة ضد سوء إدارة الحكام للبلاد.

نظراً للتطورات الكارثية -على الأغلب- التي تلت "الربيع العربي" ، شاع رأي في الغرب يرى أن قيم الحرية لا يمكن تطبيقها في هذه المنطقة من العالم لأسباب "ثقافية". وهناك سياسة غربية هادفة إلى نشر وتعميم هذه القيم كثيراً ما يتم شجبها الآن بصفتها سياسة طوباوية ساذجة؛ لكن الاستبيانات الحديثة للمجتمعات الأهلية، تُظهر أن السلم والاستقرار في الشرق الأوسط يمكن تصورهما على المدى الطويل فقط عن طريق تطوير الظروف الديمقراطية.

في سوريا ستندلع الاحتجاجات المدنية ضد نظام الأسد من جديد بعد نهاية الحرب؛ علينا عدم نسيان أن التمرد السوري بدأ كمقاومة سلمية قبل أن يَعْلَق بين القوات الموالية للأسد من جهة وتنظيم الدولة من جهة ثانية. وهناك بَلَدان أيضاً في أميركا اللاتينية هما مسرح للحركات المؤيدة للديمقراطية؛ ففي فنزويلا يقود الرئيس مادورو البلاد إلى الدمار باسم "اشتراكية القرن 21"، مُحولاً حكمه إلى حكم طغيان لصوصي؛ وتقوم المنظومتان العسكرية والقضائية، اللتان أفسدهما مادورو، بقمع المعارضة بوحشية كبيرة؛ وهو يستخدم محاولة اغتيال حدثت مؤخراً ضده، والتي من الوارد أنه قد دبرها بنفسه، كذريعة لتشديد القمع. فانفضّ عدد كبير من أنصار الرئيس الراحل تشافيز عن مادورو، وانضموا للمعارضة؛ وعلى المدى الطويل، لن ينجح مادورو بكسر تصميم هذه الحركة المدنية التواقة لإحداث تغيير ديمقراطي.

الوضع في نيكاراغوا مشابه لفنزويلا، فهناك أيقونة سابقة أخرى "للعداء اليساري للإمبريالية" تتسبب بمتاعب نتيجة تفردها بالحكم. وكان الرئيس أورتيغا، الذي نهب البلاد بشكل ممنهج لصالح عائلته، بطلاً للثورة" الساندينية ضد الديكتاتور سوموزا في أواخر سبعينيات القرن الماضي، لكن في الوقت الحاضر، حتى رفاق أورتيغا السابقين المقربين يطالبون بإزاحته، ويقولون (أنت شرير أكثر مما كان عليه سوموزا)؛ وفي نيكاراغوا أيضاً، لا تستطيع إجراءات النظام القمعية الوحشية أن تردع القوى الديمقراطية عن مواصلة كفاحها.

سواء ظهرت الديكتاتوريات خلف قناع يساري أو يميني أو ديني، هي في جوهرها شديدة التشابه. فتحتَ ستار الإيديولوجيا، تسيطر شِلل السُرَّاق على جهاز الدولة وتدمجه بالجريمة المنظمة، وتقدم منظومة الحكم البوتينية النموذج لهكذا دولة استبدادية مافياوية؛ لذا فليس مصادفة أن هذه المنظومة البوتينية هي إحدى أشرس الداعمين لحكم مادورو وأورتيغا. ومن أجل هذا، فالقوى الأوربية الدائرة في فلك الكرملين، بما فيها أقسام كبيرة من الحزب الاشتراكي الألماني، وفية لمادورو وأورتيغا.

إن كان الغرب لا يريد لهؤلاء أن يملكوا المستقبل، فلا سبيل أمامه سوى التشجيع الفعال لنشر الديمقراطية في شتى أنحاء العالم.

(م. أ) الثري المحتال الذي شغل مؤيدي النظام

آخر الشهر الماضي نشرت جريدة الأيام الموالية للنظام خبر إلقاء القبض على (م. أ)، ووصفته بأنه محتال كبير تلاعب باعتمادات مصرفية مكنته من اختلاس (2) مليار ل.س من المصرف التجاري، بمساعدة موظفين من المصرف. وعرفت الأيام بالشخص المتهم بأول حرفين من اسمه (م. أ) وقالت أنه يتحدر من محافظة دير الزور، وبأنه "أحد الأشخاص الذين كونوا ثروات كبيرة خلال فترة الحرب".

شغل (م. أ) مؤيدي النظام، فتناقلوا حكايته على رسائل الواتس اب كحدث مثير يؤكد عزم "الدولة" مكافحة الفساد والفاسدين من "دواعش الداخل"، خاصة أن بطل الحكاية مثال معبّر عن تنفّذ أثرياء الحرب في مجالات عدة، اقتصادية وأمنية واجتماعية ايضاً، ليصل به الحد -حسب القصة المتداولة- إلى توريط وزراء في صفقات كبرى.

سرعان ما كشف أبناء بلدة حطلة (شمال ديرالزور) هوية (م. أ)، وهو محمد أمين موسى الحمدي، الذي ترعرع في بلدتهم في عقد الثمانينات من القرن الماضي، ابناً لأسرة فقيرة، ووافدة إلى البلدة. تعثّر في مدرسته الإعدادية، وتنقّل في العقد اللاحق بين مهن شتى: فني كهرباء، عامل دهان، فلاح سقاية بالأجرة.. إلى حين تقربه من دعاة نشطين للمذهب الشيعي في البلدة، لتلاحقه شبهات التشيع، خاصة مع تحسن أحواله نسبياً، بتوظيفه في شركة إطعام تعمل في قطاع النفط، لم يلبث أن يطرد منها بعد تورطه بعملية نصب كبّدت الشركة خسائر ب(7) مليون ليرة.

شكلت الثورة فرصة ثمينة للحمدي، تجددت فيها آماله، فعثر على باب عمل يرضي فيه فرع المخابرات العسكرية الذي ارتبط به على وجه خاص من جانب، ويرضي فيه أهالي المعتقلين حين يتوسط لهم من جانب آخر؛ فكان يشي بالمتظاهرين لتعتقلهم المخابرات العسكرية، ثم يسارع بالاستجابة لذويهم حين يطلبون مساعدته بالإفراج عن أبنائهم، ومقابل مبلغ مادي كبير عن كل معتقل، ما حقق -وخلال عام واحد- ثروة معقولة للحمدي.

في العام 2012 وبعيد سيطرة الجيش الحر على بلدته حطلة، غادر الحمدي دير الزور إلى دمشق، ووطد علاقاته مع رجال دين شيعة قدموا من العراق، ومع قادة ميليشيات، بالتزامن مع تأسيسه شبكة متعددة الأنشطة: تقديم خدمات متنوعة للميليشيات، أعمال سمسرة بقضايا المعتقلين بين أجهزة المخابرات ومحكمة الإرهاب وسجن صيدنايا، إضافة لتأسيس شركة حراسة أمنية وظفت شبان شيعة سوريين، وعملت في أكثر من موقع بحي السيدة زينب على أطراف دمشق، ودخل في شراكات تحضيرية لأعمال نفط وأعمال أخرى متشعبة إلى ملف "المصالحة"، وتسويات أوضاع النازحين واللاجئين خارج مناطق سيطرة النظام.. وإلى حين توقيفه -الذي لن يطول- بعد نزاع مع طرف ما من أزلام النظام على الأرجح.

صيف العام الماضي، قتلت أمه وزوجة وأبناء أخيه بغارة لطيران النظام على بيتهم في بلدة حطلة، ولم تصدر عن الحمدي علامة تذمر من السلوك الوحشي للنظام؛ بل استقبل ضباط أمنه وجيشه ومسؤوليه لأداء واجب العزاء في صالة فخمة في حي أبو رمانة وسط دمشق.

مجلّة عين المدينة نصف شهرية سياسيّة متنوعة مُستقلة

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

ayn-almadina.com
info@ayn-almadina.com

/3aynAlmadina
@AynAlmadina

عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع
SNP

جبل الزاوية

عدسة حسان الحسن / بدر ديبان- خاص عين المدينة